وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص نقدي و بنكي

من إعداد الطالب

هرموش هاني

تحت إشراف الأستاذ :

قصاص شريفة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
دموش وسيلة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
قصاص شريفة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
مشحود عمر	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد كل التعب و المشقة...

وها أنا ذا اختم بحث تخرجي بكل همة و نشاط.

وامتن لكل من كان له فضل في مسيرتي، و ساعدني ولو باليسير، الأبوين مصدر العطاء و الحنان أمي حفظها الله، والدي الغالي و الأهل و الأصدقاء و الأساتذة المبجلين...

أهديكم بحث تخرجي....

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى مشرفتي الفاضلة الدكتورة قصاص شريفة، التي رعت هذه المذكرة، و أشرفت عليها، وما بخلت عليها بتوجيهاته و نصائحه النافعة.

و اشكر الأساتذة الكرام الذين تكرموا و تفضلوا بقبولهم مناقشة هذه المذكرة، و تبيين أخطائها، و استكمال نقائصها.

كما لا يفوتني ذكرا أن أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى كل من ساعدني و شجعني على العلم و البحث.

وصلى الله و سلم و بارك و انعم على نبينا محمد و على اله وصحبه أجمعين و الحمد لله رب العالمين.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على البنوك التجارية و مقدرتها على المساهمة في تمويل عملية التنمية المحلية بمختلف استراتيجياته، وذلك بسبب صعوبة تحقيقه لاحتياجه لتمويل كبير و ان معظم طرق تنفيذه تكون عن طريق النشاطات و الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية. وهذا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية المحلية و بالتالي تطوير الاقتصاد الوطني.

ولإثراء الدراسة أكثر و جعلها أكثر واقعية قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة مصرفية، فيها أسقطنا الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي للمؤسسة و تبين لنا أن هذه المؤسسة المصرفية (بنك) تساهم بشكل كبير في تحقيق و إنجاح التنمية المحلية و ذلك من خلال الوظائف العديدة التي تمارسها كالقيام بمنح الائتمان المصرفي بالإضافة إلى قبول الودائع الناجمة عن الادخار.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية ، التنمية المحلية ، القروض البنكية ، الاستثمار ، الادخار، الودائع .

Cette étude vise à faire la lumière sur les banques commerciales et leur capacité à contribuer au financement du processus de développement local avec ses différentes stratégies, du fait de la difficulté à y parvenir en raison de son besoin de financement important, et que la plupart des modalités de mise en œuvre sont à travers les activités et les services fournis par les banques commerciales. C'est le grand rôle que jouent les banques commerciales dans la réalisation du développement local et ainsi le développement de l'économie nationale.
Afin d'enrichir davantage l'étude et de la rendre plus réaliste, nous avons mené une étude de terrain dans une institution bancaire, dans laquelle nous avons abandonné l'étude théorique sur la réalité pratique de l'institution. En accordant des crédits bancaires en plus d'accepter des dépôts issus de l’épargne.

Les mote clés :

Les banques commerciales , développement local , crédits bancaire , l’investissement , économie , dépôt .

الفهرس

الفهرس:

الإهداء.....

الشكر.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول.....

قائمة الاشكال.....

قائمة الرموز.....

قائمة الملاحق.....

مقدمة عامة.....(أ- ث)

الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية و التنمية المحلية.....

تمهيد.....02

المبحث الأول: مدخل نظري حول البنوك التجارية و التنمية المحلية.....03

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.....03

الفرع الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية.....03

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية.....04

الفرع الثالث: خصائص و أهمية البنوك التجارية.....05

الفرع الرابع: موارد و استخدامات البنوك التجارية.....06

الفرع الخامس: وظائف و أهداف البنوك التجارية.....08

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية.....10
الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية.....10
الفرع الثاني: وسائل تحقيق التنمية المحلية.....11
الفرع الثالث: مجالات التنمية المحلية.....14
الفرع الرابع: معوقات التنمية المحلية.....15
الفرع الخامس: عوامل نجاح التنمية المحلية.....17
المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك التجارية و التنمية المحلية.....21
المطلب الأول: الائتمان المصرفي.....21
الفرع الأول: مفهوم لائتمان المصرفي.....21
الفرع الثاني: الائتمان المصرفي قصير الأجل.....21
الفرع الثالث: الائتمان المتوسط و الطويل الأجل.....22
المطلب الثاني: دور التنموي للبنوك من خلال ادخار و استثمار.....23
الفرع الأول: دور الادخار في النشاط الاقتصادي.....23
الفرع الثاني: الادخار و التنمية المحلية.....24
الفرع الثالث: دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية.....24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.....26
المطلب الاول: الدراسات السابقة.....26
الفرع الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....26
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.....28
المطلب الثاني: الاستفادة من الدراسات السابقة و القيمة المضافة للبحث.....28
الفرع الاول: الفائدة من الدراسات السابقة.....28
الفرع الثاني: القيمة المضافة للبحث.....28

خلاصة الفصل الاول.....30

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....

تمهيد.....31

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR".....32

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....32

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....32

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....32

الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهدافه.....33

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....35

المطلب الثاني: العمل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....38

الفرع الأول: منصب و ظروف العمل.....38

الفرع الثاني: طريقة العمل في المؤسسة.....39

المبحث الثاني: منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....41

المطلب الأول: القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة –.....41

الفرع الأول: القروض قصيرة الأجل.....41

الفرع الثاني: القروض المتوسطة و طويلة الأجل.....42

المطلب الثاني: إجراءات منح القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....45

الفرع الأول: الملف المطلوب في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....45

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض و كيفية دراسة المالية للملف.....46

الفرع الثالث: أجال معالجة ملفات القروض.....48

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع احد العملاء الممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أثره على التنمية المحلية.....49

المطلب الأول: دراسة التطبيقية لمشروع الاقتصادي.....49

المطلب الثاني: اثر المشروع على التنمية المحلية.....54

خلاصة الفصل الثاني.....57

الخاتمة.....58

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تمويل مشروع المؤسسة (A)	50
02	توزيع تكلفة المشروع	53
03	عملية إصدار الشيكات الخاصة بالسفينة	54

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	36
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سكيكدة	37

قائمة الرموز

الرمز	الرمز باللغة الأجنبية	الرمز باللغة العربية
BADR	La banque de l’agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
FGAR	FONDS DE GARANTIE DES CREDITS AUX PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CNAC	La caisse national d’assurance chômage	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
ANGEM	Agence nationale de gestion du micro credit	الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة
ANSEJ	Agence nationale de soutien a l’emploi des JEUNES	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
CNAS	Caisse nationale des assurances sociales	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية
CASNOS	La caisse nationale de la sécurité sociale des non-salariés	الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء
CNMA	Caisse nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
DSA	Direction des Services Agricole	مديرية الخدمات الفلاحية
IR	Indicateur Rentabilite	مؤشر الربحية
DRC	Indicateur du Délai de récupération du capital	مؤشر فترة استرداد رأس المال

قائمة الملاحق:

الرقم	الملحق	الصفحة
01	الملف الفني الاقتصادي	62
02	ترخيص بالمشاركة	63
03	تكلفة المشروع و تمويله	64
04	الميزانية الافتتاحية	65
05	التحقق من صحة الضمان	66
06	التحقق من الضمانات و الموارد غير محجوز	67
07	اتفاقية القرض	68
08	هيكل الاستثمار	69
09	وثيقة تحرير القرض	70

مقدمة عامة

مقدمة عامة.

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني حيث يحتل القطاع البنكي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية و المالية و التنموية، وان ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يمر إلا من خلال تحقيق التنمية المحلية التي بدورها تقوم على العمليات التي تمارسه البنوك التجارية عن طريق سياساتها الاقراضية التي تسعى من خلالها إلى استهداف القطاعات الأكثر إنتاجا و الأكثر حاجة إلى التمويل من جهة وتحقيق أهدافها العامة من جهة أخرى.

إن مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية تتماشى وفق المعايير محكمة يعتمدها البنك، ولها شروط و مراحل يجب أن يتبعها بداية من تقييم الجهة الطالب للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف البنوك التجارية.

أن البنوك التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية بكل أنواعه لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية و تتدخل في جميع القطاعات و الأنشطة و منه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي او حتى ضعيف بدون البنوك التجارية، وهي الممول الرئيسي للتنمية بكل أنواعه خاصة التنمية المحلية، و لمعرفة دورها الهام في التنمية المحلية نحن بصدد الإجابة على الإشكالية الآتية:

❖ **الإشكالية:**

– ماهو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية ؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

1– ماهي أهم مصادر التنمية المحلية ؟

2– أين يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية ؟

3– هل تساهم المشاريع الاقتصادية التي يمولها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة– في دفع عجلة التنمية المحلية ؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

1– تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر تمويل التنمية المحلية نظرا لأهمية التي تحظى بها في المجال الاقتصادي.

2- يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار و الاستثمار و التجارة الخارجية.

3- نعم إن المشاريع الاقتصادية التي يمولها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية المحلية.

❖ **مبررات اختيار موضوع البحث:**

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هي:

- الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية داخل الاقتصاد الوطني.

- الاهتمام الكبير من طرف الدولة بالبنوك التجارية لأنها من بين الحلول لدفع عجلة التنمية داخل الوطن بهدف تطوير الاقتصاد.

- احتواء الموضوع على دراسة حالة مما يفتح لي الباب للتعرف على سوق العمل وكيفية سير البنوك التجارية.

❖ **أهداف البحث و أهميته:**

- **أهداف البحث:** الغاية من الدراسة هي معرفة دور القروض المقدمة من البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية، بالإضافة إلى معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور البنوك التجارية، و تطرق إلى الجوانب التي يتم من خلالها تمويل التنمية المحلية.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد عامة وفي التنمية المحلية خاصة، و هذه الدراسة ضرورية للتعريف بما تحققه البنوك التجارية للاقتصاد من منفعة كبيرة وهذا لتعريف الطلبة المقبلين على التخرج عن العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية حتى لا يصبحون عاطلين عن العمل بعد التخرج و يقولون لا يوجد عمل بل على العكس إذا أقام احدهم مشروع فهو بذلك سوف ينفع نفسه و يخلق مناصب شغل، و تتبع الدراسة الأهمية التي تحظى بها البنوك التجارية في الاقتصاد عامة وفي التنمية المحلية خاصة.

❖ **حدود البحث:**

إن الدراسة تمت في مؤسسة مالية جزائرية تقع في ولاية سكيكدة و متمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – البنك الذي سمح بإعطاء المعلومات اللازمة لانجاز الدراسة، و تمت على دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية.

❖ **منهج البحث:**

– استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قدمنا فيه تعريف للبنوك التجارية و تعريف للتنمية المحلية و وضحنا علاقة البنوك التجارية بتمويل التنمية المحلية كما قام البحث بتطبيق هذه الدراسة على احد عملاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – لمعرفة الإضافة المقدمة لتنمية المحلية من خلال قيامه بتقديم قرض لأحد العملاء للقيام بمشروع تنموي و بالتالي معرفة مدى مساهمته في تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

❖ **صعوبات البحث:**

– نقص المراجع التي تتكلم عن موضوع التنمية المحلية.

– الموضوع جديد خاصة في بلادنا مما يؤدي إلى نقص الدراسات السابقة.

– الإجراءات الخاصة بفيروس كورونا مما أدى إلى صعوبة اللقاء و التواجد في البنك بصفة يومية.

❖ **هيكل البحث:**

تم تقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول هو للجانب النظري حيث تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان مدخل نظري حول البنوك التجارية و التنمية المحلية عملنا فيه على إظهار ماهية و مفهوم كل من البنوك التجارية و التنمية المحلية اللذان هما عبارة عن متغيرات البحث بالإضافة للتطرق إلى خصائص و أهداف كل منهما، أما المبحث الثاني فكان بعنوان العلاقة بين البنوك التجارية و التنمية المحلية أبرزنا فيه العلاقة بين البنوك التجارية و التنمية المحلية عن طريق التطرق لمفهومين هما الائتمان المصرفي و دور التنموي للبنوك التجارية من خلال ادخار و استثمار، وفي المبحث الثالث الذي كان بعنوان الدراسات السابقة و القيمة المضافة تطرقنا إلى الدراسات السابقة المحلية و الأجنبية التي تناولت نفس موضوعنا المتمثل في دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية كما توصلنا إلى الفائدة منها و القيمة المضافة لبحثنا.

هذا فيما يخص الفصل الأول أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة ميدانية في مؤسسة مالية مصرفية هي بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمعرفة قدرتها و الدور التي تلعبه في تمويل التنمية المحلية، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان بعنوان تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية تناولنا فيه ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالإضافة إلى ظروف العمل في البنك و تنظيم العمل في المصلحة و المحيط الاجتماعي للعمل و نوعية الاتصال الداخلي.

أما في المبحث الثاني الذي كان بعنوان منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تطرقنا فيه إلى القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – بالإضافة إلى إجراءات منح القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

وفي المبحث الثالث الذي يحمل عنوان دراسة تطبيقية لمشروع احد العملاء الممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أثره على التنمية المحلية حيث تطرقنا في هذا المبحث على احد المشاريع التي قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويله و ما نتج عن تمويله لهذا المشروع.

الفصل الأول

الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية و التنمية المحلية.

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية الخاصة بالبنوك التجارية بالإضافة إلى التنمية المحلية ، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول عبارة عن مدخل نظري حول البنوك التجارية والتنمية المحلية بهدف التعرف على متغيرات الدراسة أما المبحث الثاني يحتوي على أهمية البنوك التجارية بالنسبة لتنمية المحلية بحيث ندرس العلاقة بينهما و أخيرا المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة بالإضافة إلى القيمة المضافة.

المبحث الأول: مدخل نظري حول البنوك التجارية و التنمية المحلية.

تحتل البنوك التجارية مكانة رفيعة في اقتصاد البلدان حيث انه تعتبر من المحددات الرئيسية لرفع من كفاءة الاقتصاد، وهذا بسبب النشاطات و الخدمات التي تساهم بها سواء على المستوى الداخلي أو حتى الخارجي، ومنه من خلال هذا المبحث سيتم تقديم لمحة عن ماهية البنوك التجارية نشأته ، تعريفها ،خصائصه، موارده، اهذافها، وظائفه هذا كله في المطلب الأول ، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية ووسائل تحقيقه بالإضافة إلى مجالاتها و معوقاتها و عوامل نجاحها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

لقد احتلت البنوك التجارية منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع و القطاعات المختلفة و الاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز هذا العصر.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية.

إن نشأة البنوك التجارية تعود بدايتها الأولى إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى – القرن الثالث عشر و الرابع عشر–

بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوة فلورنسا على اثر الحروب الصليبية حيث أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة، كل هذا أدى إلى تكدس في الثروات و نمو متزايد للنفقات المصرفية وكان التاجر، الصانع، والمصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحويل الكبير وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية ومن هنا ظهرت شهادات الإيداع التي انبثق منها الشيك وكذلك بشكله الحديث (النقود الورقي).

حيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم، وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم أي الأموال الغير مودعة لديهم ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد اخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة و ودائعهم (المكشوف) مما سبب إفلاس عدد من بيوت الصيارفة. [1]

وهذا مدفع بالعديد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16 إلى المطالبة بإنشاء بيوت الصيارفة الحكومية التي تقوم بحفظ الودائع والسهر على حمايتها.

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2000 – ص86

أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1957 وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609 الذي انشاته بلدية أمستردام لكي ترعى حسن تسيره وتضمن ودائعه ورغم أن قانون إنشاء البنك حضر قيامه بمنح القروض، إلا انه بعد مضي فترة على تأسيسه منح التسهيلات إلى ببلدية أمستردام والى الشركة الهند الشرقية الهولندية، ومنذ بداية القرن 18 زاد عدد البنوك في أوروبا، ولان معظمها كان صغيرا أو عائليا لضمان حماية المودع حتى يمكن الرجوع الأموال الخاصة للعائلة في حال إفلاسها، وخلال القرن 19 توسعت البنوك وأصبحت تاخد شكل شركات مساهمة، وبداية من النصف الثاني من هذا القرن ازدادت البنوك المتخصصة في الإقراض (العقاري والصناعي) ، وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلته الاحتكارية بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة.

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية.

أعطيت عدة تعار يف للبنوك التجارية من طرف مختلف الكتاب و الاقتصاديين ولكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك.

1.يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الايطالية بانكو BANCO وهي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ، ثم بعد ذلك أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود. [1]

2.البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق التجارية و تحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء و بيع العملة الأجنبية، وفتح اعتمادات مستنديه وإصدار خطابات الضمان..الخ.[2]

3.يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان(الإقراض و الاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغهم عند الطلب أو لأجل كما يقدم القروض لطالبي التمويل.[3]

و من خلال كل هذه التعاريف توصلنا إلى تعريفنا الخاص و الذي ينص على أن البنك التجاري يعتبر نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة و بين أولئك الدين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من إن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هدا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.

الفرع الثالث: خصائص و أهمية البنوك التجارية.

---

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الخامسة، 2004-2011 ص24

[2]- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003/2002،ص12

[3]- سامرجلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن،2009 ص13

1. خصائص البنوك التجارية:

من التعاريف السابقة نستخلص أن البنوك التجارية تتميز ببعض الخصائص أهمها [1]:

* القدرة على منح الائتمان عن طريق إضافة نقودا مصرفية إلى كمية النقود.

* يعتمد الجزء الأكبر من مواردها على الودائع.

* العوامل المؤثرة في حجم الودائع و نوعيتها على مستوى البنوك التجارية هي :

ـ الصورة الذهبية للبنك لدى الجمهور.

ـ تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية و النوعية التي يقدمها البنك.

ـ سياسات البنك و مركزه المالي سواء كان قويا أو ضعيفا.

2. أهمية البنوك التجارية:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير و ذلك كمايلي:

* بدون هذه الوسائط يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.

* بدون المصارف تكون المخاطرة اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

* نظرا لتنوع استثمارات المصارف فأنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات المخاطرة العالية.

* يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

* أن الوساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

* تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الإفراد خوفا من المخاطرة.

* تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها. [1]

[1]- مشقوف عفاف ، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014،ص7و8

مبادئ البنوك التجارية:

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظيفتها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين و تنمية معاملاتهم، ومن أهم المبادئ مايلي :

1* السرية: وهو عامل يجب ان يتوفر بين البنك و العميل، فلا يجب للبنك أن يخبر أحدا عن أسرار عملاءه ويستثني الالتزام بهذا المبدأ عند الطلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن احد المتعاملين مع البنك.

2* حسن المعاملة: أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي الطريقة معاملة البنك له، لذا فواجب البنك اختيار المعاملين بعناية فائقة مع تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه.

3* الراحة والسرعة: إحساس العميل بالراحة عند وجوده في البنك و السرعة في الإجراءات.

4* كثرة الفروع: يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه و ذلك بفتح فروع في مختلفة المناطق وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة منها:

ـ تسهيل معاملات على العملاء بعدم انتقالهم إلى إدارة البنك.

ـ البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى، فيتمكن من تقسيم العمل على النطاق واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي على تبادل المساعدات بين الفروع.

السهولة و السرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للنقود من جهة إلى جهة أخرى.

الفرع الرابع: موارد و استخدامات البنوك التجارية.

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، رغم اختلافها عنها من حيث الطبيعة نشاطها إلا أن لكليهما مصادر تمويل و استخدامات.

1. **موارد البنوك التجارية:** تحصل البنوك التجارية على الأموال التي تقوم بإقراضها للعملاء من خلال مجموعة من الموارد و تتنوع هذه الموارد إلى الذاتية و موارد غير ذاتية سنوضحها كمايلي[2]:

* <u>الموارد الذاتية (الداخلية):</u> وتشمل:

– <u>رأس المال:</u> ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجارية لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للبنك وعادة تفرض تشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن2006، ص19

[2]- علي بو عبد الله، وظائف الادارة المصرفية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2006/2005، ص06

زيادته بعد تأسيس، ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية عرض استثماري معين.

– الاحتياطات: هي ذلك الجزء المتقطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين:

- الاحتياطي القانوني: وهو مايلزم البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.
- الاحتياطي الخاص: يحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الإرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة، ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

* الموارد غير ذاتية (الخارجية): وتشمل:

– الودائع: يمثل هدا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من الخصوم البنك، وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، والحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.

– شيكات و حوالات و اعتمادات دورية المستحقة الدفع: هي عبارة عن ذمم و الالتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

– مستحق للبنوك: ويمثل الالتزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشا هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

2. استخدامات البنوك التجارية[1]:

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجلات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة و تحقيق الأرباح ومن اجل ذلك فان البنوك التجارية تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية و تستثمر جزء الأخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها لا تدر ربحا كبيرا كسندات الخزينة و الأوراق التجارية ، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأصول التي تكون اقل سيولة و لكنها تدر ربحا اكبر.

- 1 – الأرصدة النقدية الجاهزة:

تتمثل في النقود الموجودة في الصندوق البنك و لدى البنك المركزي و الغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وان كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

[1]- عاشوري صورية، دور نظام التقيم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة الماجيستر في العلوم التجارية،جامعة سطيف،2011،ص 12/11

- 2 – السندات الحكومية:

هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل الى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل الخسائر.

- 3– القروض:

تمثل القروض مصدر الإيراد الأكبر للبنك، كما تمثل اكبر الاستثمارات جاذبية نظرا لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها.

- 4– الاستثمارات ذات العائد المرتفع: تتميز بارتفاع ربحيتها و انخفاض سيولتها الى ادنى حد ممكن مقارنته بأوجه الاستثمارات السابقة، وهي تاخد شكل أسهما و سندات في المؤسسات التجارية أو الصناعية، كما تتميز أيضا بارتفاع درجة المخاطرة.
- 5 – الأصول الثابتة: تمثل أصول مادية مثل المباني، المعدات....الخ.

الفرع الخامس: وظائف و أهداف البنوك التجارية.

1 . وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة إلى جانب الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية وسنتطرق إليها في مايلي[1]:

***1. خلق نقود الودائع:** يعتبر خلق نقود الكتابية من أوسع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة، الفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على التسوية مدفوعا تهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية.

***2. قبول الودائع:** يعتبر من أهم الأعمال التي يقوم بها البنوك التجارية، وهي عدة أنواع (ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع الادخار، ودائع بإخطار...)

*3. **تقديم القروض:** وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض يعتبر من المهام التقليدية للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام بشروط و ضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في وقت متفق عليه وتتنوع القروض إلى عدة أنواع: (قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل).

*4. **خصم الأوراق التجارية:**يعتبر هذا الإجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث و تزداد أهميته بازدياد المعاملات الآجلة بين أفراد المجتمع ، فالتاجر يبيع بأجل و يحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات المستقبلية مقابل مبيعاته، وفي حالة احتياجه للمال سيلجأ للبنك ليخصمها له فيحصل التاجر على مبلغ اقل من

[1]- بركان حجيلة، التحليل المالي في البنوك التجارية، رسالة الماجيستر في علوم التسيير ،جامعة البويرة،2011/2010، ص6/5/4

المبلغ الذي كان سوف يحصل عليه في تاريخ الاستحقاق الكمبيالة ويستفيد البنك من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة.

*5. **الإشراف و الرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الاموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أن تستخدم فيما رصدت له من أغراض و التأكد من مدى ما حققته من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي مولتها.

*6 . **بعض الوظائف الأخرى:**

- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتماد مستندي.
- ✓ القيام بتحصيل مستحقات العملاء من أي مصدر(شيكات، كمبيالات، اذونات ، أسهم...الخ)
- ✓ منح الفوائد على الودائع العملاء.
- ✓ التعامل في أوراق المالية سواء لصالح العملاء او لصالحه..
- ✓ استبدال العملات الوطنية بالأجنبية و العكس.

2. أهداف البنوك التجارية[1].

يلعب البنك التجاري دورا كبيرا في الاقتصاد نظرا للوظائف التي يقدمه، كما انه يمتلك أهدافا خاصة به، وقد أشار البعض أن أهداف البنك التجاري تنقسم إلى مايلي:

1- اهداف عامة:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات اكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2- أهداف وظيفية:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثلا الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.

كما أشار البعض الأخر أن أهداف البنك التجاري يتضمن مايلي:

1- **أهداف عامة:** وهي تتركز على التعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل

2- **أهداف فرعية:** وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل فيمايلي:

[1]- محمد سمير احمد، الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى2009، ص120

تحقيق الأمان: أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية و السيولة وعدم كفاية رأس المال و الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أو أكثر من أنشطة البنك التجاري.

الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر و الربحية في الأجل الطويل مع مراعاة الظروف المنافسة.

النمو: وهو يركز على النمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية مفهوما رئيسيا في الاقتصاد، حيث أنها تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي لذلك يجب تحقيقها على ارض الواقع رغم الصعوبات التي تواجهها بهدف رفع كفاءة الاقتصاد و الدفع بعجلته نحو الدوران ، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ووسائل التنمية المحلية إضافة إلى مجالاته و معوقاته و عوامل نجاحه، نظرا للأهمية التي تحتلها التنمية المحلية في اقتصاديات الدول.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية.

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك تعريف يمكن أن نذكر منها:

التنمية المحلية هي عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته و أهدافه أو ترتيب هذه الحاجات و الأهداف بحسب أولوياتها، ثم إدراك الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف، ثم قيام بعمل إزاءها ومن هذا الطريق تنمو و تمتد روح التعاون و التضامن في المجتمع.[1]

كما عرفها محي الدين صابر: بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في المناطق محددة، يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و إعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا.[2]

الفرع الثاني: وسائل تحقيق التنمية المحلية.

اولا: الوسائل المالية.

1- **الوسائل المالية المحلية:**

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، مصر: الدار الجامعية،2001، ص15

[2]- ونية رابح اشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة،1999/1998، ص15

تشتمل على الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مدا خيل الأملاك.

أ- **الجباية المحلية:** تحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها وتمثل على مستوى الجماعات المحلية اكبر المداخيل الذاتية و يمكن تقسيم الموارد الجباية إلى[1]:

- **ضرائب المحصلة لفائدة الدولة:** وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي و الضريبة على الأرباح الشركات.

- **ضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:** هي الأخرى تشمل الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها.

ب- **أما بالنسبة لتمويل الذاتي:** يعرف التمويل على انه تلك النفقات المالية و المادية التي تنفق لانجاز خطط التنمية المحلية، وعمليات التمويل الأساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز لتنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة، فالتمويل الذاتي إذا اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز و الاستثمار و يحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية الولايات، ويتراوح عموما بين 10% و 20% من مجموع الإرادات.

ج- **وفيما يخص مدا خيل الأملاك:** فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة و تشمل تأجير العمارات و البنايات، حقوق الطرق و التوقف و مداخل الحظيرة العمومية.

2- الوسائل المالية الخارجية :

أ- **الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** يعد المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويخضع مباشرة لوصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، مهمته الأساسية تسير و تمويل صندوق التضامن و صندوق الضمان البلدي و ألولائي، والتي تتكفل بدورها بتمويل ميزانية البلدية و تغطية النقص في المحاصيل الجبائية، وكذالك يقوم الصندوق بتقديم المساعدات المباشرة للجماعات المحلية خاصة إعانة التجهيز و الاستثمار بهدف دعم برامج التنمية.[2]

[1]- محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية،دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع،2004-2005، ص50

[2]- عزيز محمد الطاهر،آليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة، قسم الحقوق،2010/2009، ص165

ب- **القرض:**تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشا على مستوى المحليات و تعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجا إلى عقد قروض دون ادن من الحكومة.[1]

ج- **الإعانات الحكومية:** بما أن مصادر التمويل الذاتي لا تكفي لتغطية الحاجات الضرورية فانه يلجا الى موارد المالية خارجية، تتمثل أساسا في إعانات السلطة المركزية باعتبارها موردا هاما في دعم البلدية و الولاية خاصة في تجهيز و الاستثمار بحيث تؤدي هده الإعانات أهداف اقتصادية و أخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق البلاد.[2]

فبالنسبة للبلدية فقد نصت المادة 172 من قانون 10-11 فانه تتلقى البلدية اعانات و مخصصات تسير نتيجة لعدم كفاية مداخلها مقارنة بمهامها و صلاحياتها.

عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة خاصة الكوارث الطبيعية، نقص قيمة للإيرادات الجنائية للبلدية في أيطار تشجيع الاستثمار، و بالتالي فمن الضروري أن تساهم السلطة المركزية مباشرة في عمل الهيئات المحلية بما يؤثر على الاستقلال المالي.

د- الهبات و الوصاية: وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون أما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها.

وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة و تنقسم هذه التبرعات إلى قسمين، تبرعات مفيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أو من أشخاص أجانب.[3]

ذ- **التخطيط المحلي:** حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 /380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما تتم على مستوى البلدية و الأخر على مستوى الولاية و تشمل: (مخططات البلدية للتنمية، مخططات القطاعية للتنمية، البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية، برامج الإنعاش الاقتصادي، الصناديق الخاصة...الخ)[4]

ثانيا: الوسائل البشرية.

---

[1]- محمد انس قاسم جعفر، ديمقراطية الإدارة المحلية و الاشتراكية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص272

[2]- عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، أبحاث اقتصادية و إدارية،جامعة بسكرة، عدد02 ديسمبر2012

[3]- عزيز محمد الطاهر، مرجع سابق، ص100

[4]- رضوان بن موسى، حلقة الدراسية حول مخططات البلدية للتنمية، المدرسة الوطنية،فرع ادارة محلية،2006/2005، ص16

يعتبر العنصر البشري ضروري لتحقيق تنمية المحلية و الاقتصادية و الاجتماعية التي بدورها تعتبر عملية شاملة و متكاملة تستهدف إحداث تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة و تهدف إلى المستويات المتصاعدة من الدخل و الإنتاج ومن ثم الرفاهية العامة لمختلف فئات المواطنين.

كما يعد وسيلة ضرورية لإنجاح أي مشروع تنموي فكل الصلاحيات و الاختصاصات التي تتوفر عليها الجماعات المحلية تبقى دون جدوى في غياب العنصر البشري، ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي للموارد البشرية، وفي أيطار تفسير المسار المهني خاص بالموظفين و الأعوان العموميين في الدولة المنصوص عليهم في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 95-126 يتعين على المؤسسات و الإدارات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة ووفقا لأحكام القانونية الأساسية و التنظيمات المعمول بها، و الغرض من التسيير المنصوص عليه هو ضبط العمليات التي يجب القيام به خلال السنة المالية لاسيما ما يتعلق بالتوظيف و الترقية، التكوين و التحسس المستوى و تحديد المعارف، الإحالة على التقاعد، و تشترك في ضبط هذا المخطط الإدارة المعنية و مصالح السلطة المكلفة بالتوظيف العمومي لمجرد تحديد مناصب المالية وقبل الشروع في تنفيذه و يتم تعديله حسب الأشكال نفسها أما فيما يخص موقع برنامج التكوين نميز ثلاثة جوانب هي:

- تكوين داخلي بعيدا عن العمل.
- تكوين داخلي أثناء العمل.
- تكوين خارجي.

وفي الأخير ومن خلال الواقع الميداني لأنماط تسير الشؤون العمومية على المستوى المحلي ابرز عجزا واضحا في تنفيذ السياسات التنموية، هذا ما يستدعي إعادة النظر في ضبط الموارد البشرية و المالية و ترشيد النفقات حسب الخيارات و الأولويات بما يحقق المصالح العامة.[1]

الفرع الثالث: مجالات التنمية المحلية.

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية متعددة نذكر منها[2]:

التنمية الاقتصادية:التي نقصد بها عملية تحسين و تنظيم و استغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي إذا فعالية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد و تحسين مستواه المعيشي، كما ان التنمية الاقتصادية تهدف أساسا لوضع مخططات لتطوير وضعية اقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشات القاعدية.

[1]- سميرة كامل، التخطيط من اجل التنمية، مصر: المكتب الجامعي،1996 ص33

[2]-خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية،2011/2010،ص 129

التنمية الاجتماعية: وهي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لإفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في إعداد و تنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مثل: الصحة و الإسكان، التعليم وهو الضمان الاجتماعي.

كما أن تغيير الأوضاع الاجتماعية المحلية تشتمل على عنصرين:

الأول: تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

الثاني: إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة و يسمح لإفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب.

التنمية السياسية: تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في الدولة ما على اعتبار ان التنمية السياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له بتغير باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع و تكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد مما يزيد من فعاليته و استقراره، و هذا بالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثل في الحق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة كاختيار أعضاء المجالس المحلية، و بالتالي من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث النشاط في الجوانب التنظيم و مستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى المزيد من العطاء و الانجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية و زيادة مهارتها و قدرتها على حل المشاكل التي تواجهها و رفع مستوى أدائها.

الفرع الرابع: معوقات التنمية المحلية.

للتنمية عدة معوقات تتمثل في مايلي[1]:

1- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هذا يعني الشمولية في التنمية و التكامل بين الأقاليم المحلية بطريقة متوازنة، و لذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى التنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات.

[1]- ريملاوي سفيان، دور المجتمع المدني في تنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، قسم السياسة و العلاقات الدولية،2010، ص55

2- **معوقات قيمية:**إن النسق ألقيمي يلعب دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية و انخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك و الدوافع و الانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي يلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمعات المحلية، و ذلك لان القيم ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد حيث يصنف "علي كاشف " القيم و المعايير المعوقة للتنمية في المجتمع المحلي كالأتي:

- عدم تقدير قيمة العمل.

- ازدراء العمل اليدوي.

- عدم تقدير قيمة الزمن.

3- **معوقات ثقافية:**تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلة المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى الجهل الباحثين لثقافة و خصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في المجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي و الظروف المحيطة بها و المتغيرات المتحكمة بها.

كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي و التركيبة الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن العوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة و اختلال التوازن السكاني.

ويمكن القول أن نسق المعتقدات و الأفكار يحوي قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه و عالمه، و إطاره المرجعي المحلي، و طبيعة هذه المعتقدات تقف سلبا اتجاه الغير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرذوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة.

و المعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة و هي على نمط أو شكل المعتقدات و الاتجاهات التي تتبع من الأنساق الدينية و الأعراف و العادات و التقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، و هي تمثل معيقا من معوقات التنمية الاجتماعية المحلية عند الرغبة في إحداث التغير.

4- معوقات إدارية: ترتبط هذه المعوقات في تعقد الإجراءات و تقشي الروتين و البطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة و السلبية، و سيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، و عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، و صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة و الأجهزة التقليدية القائمة، ونقص

الكفاءات الإدارية المؤهلة و المدربة و القادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، و يعود ذلك بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية.[1]

5- **معوقات سياسية:** تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نذكر:

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية الى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل الافرادها، بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.

- سيطرة العلاقات و الروابط التقليدية و القبلية على عملية اتخاذ القرارات بشان برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.

- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين المجمعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.

- ضعف المشاركة السياسية و تدني مستوى الثقافة السياسية لدى موطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي و المشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقشة أو منافس أو منازع.

6- معوقات اجتماعية: تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، و العادات، و التقاليد، و القيم المورثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في المجتمع معين برامج و مشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، و تقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من القضاء على ما يتمتعون به من حقوق و امتيازات، كما قد تتبع المقاومة كذالك من بعض القوى و النزاعات التقليدية و الرجعية المحافظة.

الفرع الخامس: عوامل نجاح التنمية المحلية.

أولا: الإدارة السياسية و الاستقرار السياسي:

العوامل السياسية لها دورا بارزا في تشكيل النظام السياسي و الإداري لأي قطر، و نظام الدارة المحلية يقرر بمقتضى أداة قانونية دستورا كان أو قانونا أو مرسوما يصدر عن جهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة.

[1]- ريملاوي سفيان، مرجع سابق، ص 56

فلا يمكن تصور قيام السلطة المحلية ديمقراطية في الدولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي كما أن الاستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء الإدارة المحلية و دعمها لتحقيق أهدافها، ومن غير الممكن على الإدارة التنمية أن تنمو في ظل نظام سياسي غير مستقر.

إن البيئة السياسية لها تأثير عميق و مباشر على الإدارة المحلية و الأطراف الفاعلة في المجلات التنمية المحلية، و التنمية إدارة سياسية و مجتمعية بالدرجة الأولى، فتوفر الإدارة السياسية الصادقة يشكل العامل الأكثر أهمية لنجاح التنمية على المستوى الوطني و المحلي بما تجده من توحد و حماس لدى المسئولين و مكونات المجتمع و تنظيماته السياسية و المدنية من شعور بأهمية التنمية و خطر التخلف و إيجاد الدافعية للعمل لصالح مجتمعاته وأوطانهم و بناء برامج وطنية مستقلة و توفير مناخ نجاحها و مواجهة التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية، هذه الإدارة يجب أن تكون مدعومة بوضع سياسي مستقرة تختفي فيه عوامل الصراع و الفرقة و النزاع و التوتر.

ثانيا: النمو الاقتصادي المستديم و المنصف:

بشكل النمو الاقتصادي المناخ العام الذي تتطور و تنطلق وتزدهر في ظله مختلف المبادرات و النشاطات الإنتاجية المحلية و الوطنية العامة و الخاصة، كما يشكل أهم و ابرز أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية واحد ركائز قوة المجتمع و عامل الأساسي للتقدم بشكل دائم و مستمر، و يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة الكمية في متوسط دخل الفرد الحقيقي، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، ويتطلب النمو الاقتصادي ما عرف في الفكر الاقتصادي بالدفعة القوية كأساس للانطلاق برامج تنموية فعالة و شاملة وطنيا و محليا، و الجزائر قد اخدت و عملت بمقتضى الدفعة القوية منذ بداية التنمية المخططة سنة 1967 الى غاية 1989 أخر سنة من المخطط الخماسي الثاني، ولم تتوقف في ظل التوجه الجديد لاقتصاد السوق بل أكدت جميع برامج الحكومات المتعاقبة على أهمية الاستثمار العمومي لاستمرار مسيرة التنمية و خلق شروط انطلاقها وفق قواعد السوق من حيث التشريعات و استحداث المؤسسات و الدعم الازم لظهور قطاع خاص وطني و اجنبي قادر على قيادة قاطرة التنمية، و تتجلى أهمية النمو الاقتصادي المترافق مع سياسات توزيع عادلة في اعتباره محور السياسة الاقتصادية للبرامج الحكومية و إحدى أهم أهدافها الكلية نظرا لمل له من أثار على حياة الفردية و الجماعية منها[1]:

– ارتفاع مستوى المعيشة من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و تحسن ظروف المعيشية من سكن و صحة و مستوى التعليم و انخفاض مستوى الأمية...الخ

– التحرر من التبعية و الضغوط الخارجية، حيث يمنح النمو الاقتصادي البلد مكانه دولية و قوة تفاوضية يستقطب المبادرات الاستثمارية و الإنتاجية الوطنية و الأجنبية.

[1]- عمر الشريف، مرجع سابق، ص 219–220

– ارتفاع النسبي في الإنتاجية و تتنوع النشاط الاقتصادي و زيادة الإيرادات الحكومية المركزية و المحلية.

ثالثا: الإدارة الكفؤة الفعالة:

تعتبر الإدارة في الدولة و المجتمع و المؤسسة بمثابة جهاز الأساسي الذي يتحكم و يدير و ينظم و ينسق و يوجه جميع النشاطات، كما يشكل مركز يستقبل المعلومات و يصدر القرارات المناسبة لها و يحكم و يقيم ذلك كله كما تعتبر الإدارة أداة أساسية و ضرورية في أي مؤسسة مهما كانت طبيعة ملكيتها.

ومع مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإعادة هيكلة المؤسسة العمومية عضويا و ماليا و إعادة النظر في التقسيم الإداري للتراب الوطني برفع عدد الولايات و البلديات و صدور قانون استقلالية المؤسسات و قانون الولاية و البلدية عقب صدور الدستور 1989، إلا أن هذا القانون اظهر في الميدان عدة نقائص مما استدعى إعادة النظر فيهما و قد أصبح ليس خافيا على احد أهمية الإدارة و دورها الحاسم في عملية التنمية باعتبارها المكلفة بمايلي:

- تدبير الموارد المالية و تنميتها.
- صياغة و تشكيل السياسات التنموية و ترجمتها إلى أهداف، و القيام بعمليات التخطيط و تحديد الأهداف و الأولويات.

رابعا: التحكم في التكنولوجيا و الاستفادة منها:

لقد لعبت التطورات التكنولوجية دورا كبيرا في بلورة و زيادة الإسهامات العلمية، حيث أدت إلى ظهور العديد من المفاهيم الحديثة استجابة لتلك التطورات و انصب الاهتمام على كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف مجالات عمل المنظمات حيث أصبحنا نعيش واقعا تكنولوجيا في جميع المجالات كالتجارة الالكترونية و الإدارة و الحكومة الالكترونية.

– فالتكنولوجيا تسهم في إيجاد و تحديد شبكات الاتصال بطريقة يتحقق التلاحم داخل الجماعات المحلية و بيئتها الخارجية الوطنية و دولية بأقصى الكفاءة و الفعالية.

– تسهم في رفع الكفاءة الأفراد من حيث السرعة و تقليص المصدر و ضياع في جهود البشرية و المادية و المالية و المعلومات، كما تسهل عملية التواصل و العمل الجواري بين المنظمة و المواطن من خلال استعمال و سائل الإشهار و الإعلام و اطلاع الجمهور على النشاطات الجامعات المحلية.[1]

خامسا: التخطيط الإقليمي.

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تنمية الأقاليم المجتمع بطريقة أكثر فعالية وبشكل متوازن و متكامل ومن يراعي خصوصيات هذه الأقاليم بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية و تبرز أهمية التخطيط الإقليمي فيما يلي:

[1]- عمر الشريف،نفس المرجع، ص 220–223

– دفع عملية التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات و توجيهها إلى مجالات الأكثر طلب في القطاعات المختلفة و الأكثر نفعا و تجاوبا مع تطلعات السكان المحليين.

– الحد من التباين التنموي بين الأقاليم الذي يتحقق معه توزيع جغرافي أكثر توازنا للسكان و ضمانه لنمو متوازن لجميع الأقاليم و مستوى متقارب من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان.

سادسا: تكريس الثقافة و محاربة الفساد الإداري:

حيث أصبحت الثقافة عصرا رئيسيا و مميزا للأنظمة الديمقراطية و معيارا للحكم الراشد و كفاءة العمل الإداري و فعاليته و الشفافية تقتضي العمل و التصرف بطريقة مكشوفة و علنية مادامت القرارات المتخذة بشأنها تهدف إلى خدمة المصلحة العامة المشروعة و تتجلى أهمية لشفافية في كونها عامل لتقوية الثقة و التلاحم بين الإدارة و المواطن و عامل الاتصال و محاربة الفساد و كذلك عامل استقرار سياسي و إداري و ذلك من خلال فتح المجال أمامهم للاطلاع على سير إدارة الشؤون المجتمع في كافة النواحي و المجالات وهذا يعني وضوح السياسات الدولة في جميع أجهزتها و سلطاتها و الشفافية في المجالس المحلية بين الأعضاء المنتخبين أنفسهم.

محاربة الفساد الإداري يعبر من أهم العوامل لتحقيق التنمية المحلية، وهذا في ظل مايترتب عنه من اثأر سلبية حيث يتسبب في عدم الاستجابة لها كما انه يضعف هيبة الدول، وكذلك ينجز عن الفساد الاستخدام غير الكفء و الأمثل للموارد و ضياع الأموال العامة عن طريق استغلال و سيطرة على المال العام و انتشار السرقة و الرشوة...الخ[1]

سابعا: المشاركة الشعبية:

تعرف الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية على أنها مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في العمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية و حصر و تحديد الموارد الأزمة لتحقيق هذه الأهداف و كذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج و مشروعات التنمية.

وتكمن أهمية المشاركة في إدارة التنمية المحلية في كون إن المواطنين المحلين هم أكثر الناس معرفة لحجات المجتمع و بالتالي مشاركتهم و رضاهم عن البرامج و المشروعات المنفذة من طرف السلطات الوطنية و المحلية مؤشر قائمين على التنمية المشروعات المناسبة و الوسائل الملائمة كما ان وجدت الإدارة في المنظمات الحديثة أن هنالك ضرورة إلى اخذ بمبدأ المشاركة في صنع القرار مع توسيع دائرة المشاركين كلما أمكن وعدم التركيز القرار في يد فرد واحد ومن أنواع المشاركة نجذ: التمثيل السياسي في الهيئات الحكومة المحلية وكذلك التنظيمات الاجتماعية.[2]

[1]- عمر الشريف، نفس المرجع ، ص 225–228

[2]- عمر الشريف، نفس المرجع، ص 232–234

المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك التجارية و التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية و البنوك التجارية مفهومان لا يمكن تفريقهما في الاقتصاد نظرا للأهمية التي يحتله هذين المتغيرين حيث أن البنوك التجارية تعتبر أحسن و أفضل و أسرع وسيلة لتحقيق التنمية المحلية و هذا بسبب النشاطات التي تمارسها و الخدمات التي تقدمها، سوف يتم التطرق إلى الائتمان المصرفي و الدور التنموي للبنوك من خلال ادخار و الاستثمار و هذا لإبراز أكثر العلاقة الموجودة بين البنوك التجارية و التنمية المحلية.

المطلب الأول: الائتمان المصرفي.

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية و أدركت الحكومات أهمية النشاط المصرفي في حسبانها خاصة الائتمان المصرفي، ودور هده البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها

الفرع الأول: مفهوم لائتمان المصرفي:

الائتمان لغة من الأمانة يقال: ائتمن فلان فلانا على شيئ: أي جعله أمينا عليه، و يقال: استأمنه أي طلب منه الأمان و الطمأنينة و العهد و الحماية و الذمة.

أما الائتمان في الاصطلاح كتاب المالية و المصارف فهو (مبادلة قيم حاضرة بقيم أجلة أو هو إمداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي بالنقود الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتسير المبادلات)

و يرى البعض أن الائتمان هو: (الإقراض النقدي المباشر، أو السلعي غير المباشر، و الإقراض السلعي غير المباشر عادة ما يأخذ صورة إمهال في السداد يمنحه البائع للمشتري)

و مع هذا الاختلافات في هته المفاهيم يمكن إعطاء تعريف شامل وواضح للائتمان، حيث تعرف أنها: تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشات في المجتمع بالأموال الأزمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و الفوائدها و العمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ المحددة. و تدعم هته العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد و للائتمان المصرفي عدة أنواع حسب المدة: قصير، متوسط و طويل الأجل .[1]

الفرع الثاني: الائتمان المصرفي قصير الأجل:

الائتمان المصرفي قصير الأجل، هو من أكثر الأصول ربحا بالنسبة للبنوك التجارية واقلها سيولة إذ ليس من حق البنك أن يطالب العميل بالتسديد قيمة الائتمان قبل إن يحين تاريخ استحقاقه، و الائتمان القصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري، ولتمويل قطاعي الأعمال و التجارة أي تغطية احتياجات الأفراد و المنشاة من رأس المال، فمن المفروض أن المنشأ و الأفراد في ممارسة نشاط تجاري أو صناعي يحتاجون إلى موارد تمويلية تفوق

[1]- محمود حسين الوادي، احمد حسين سمحان،النقود و المصارف، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن- عمان،2010،ص 127

الموارد الذاتية فتلجا للبنك التجاري للحصول على الائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة و الموارد المتاحة ذاتيا، ويكون هذا الائتمان بطبيعته القصير الأجل لأنه يتحدد بدورة رأس المال و يمنح للمنشاة بغرض بناء الأصول المتداولة المؤقتة التي تشمل النقدية و الاستثمارات المالية المؤقتة و المخزون السلعي و الحسابات المدينة، ومدة هذا الائتمان سنة واحدة ولا يتجاوز السنتين، و الوفاء به يتم مع نهاية العملية و التي استهدف تمويلها، و ينقسم إلى عدة أنواع هي: اعتماد الاستغلال الإجمالية (تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، قرض الموسم، الاعتماد التوصيلي) ، اعتماد الاستغلال الخصوصية (السلفية على البضائع، السلفية على الصفقات العمومية) ، الاعتماد بالتوقيع (القبول المصرفي، ضمان الاحتياط المصرفي، الكفالة المصرفية) .[1]

الفرع الثالث: الائتمان المتوسط و الطويل الأجل:

اولا: الائتمان المتوسط الأجل:

سبق وان عرفنا الائتمان المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة، و للبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد ان كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات و النشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات، و غالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الإقراض، و يكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر فائدة للقروض قصيرة الأجل.

تضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسط الأجل، الهدف منها هو ضمان قدرة المنشات المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشات المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشاة المقترضة ميزانيتها الختامية و حساب الأرباح و الخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشاة، إلى جانب وضع قيود عدم الرهن أو استئجار موجودات المنشاة أو خصم أوراقها التجارية لدى البنوك الأخرى.

كما قد تلجا البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التامين التام لسداد القرض من قبل المقترض، كان يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به، و غيرها من الشروط الخاصة التي يريدها المقرض، و تتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض و المقرض على مدى حاجة المقترض لأموال، و توفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي و سمعته في سوق الأعمال.

و هنا يجب أن نفرق بين الائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الغير القابل للتعبئة، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله، و التعبئة هي عملية تجعل بالاستطاعة الدائن أن

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية،2000، ص 174

يحصل على مبلغ اقرضه للمدين و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون، و هي تستوجب في الكثير من الحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون و ذلك قبل كل عملية تحصيل، و بصفة عامة فان الائتمان متوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل.

فخطر التجميد يمكن تفاديه بأخذ تعهد إعادة الخصم من البنك المركزي أو مؤسسة لتعبئة الديون، لكن هذا الخطر يمكن أن يظهر مرة أخرى في اجل الاستحقاق، ففي حالة يكون التفاهم مع مؤسسة تعبئة الديون صعبا، و التجميد يبقى دائما على مسؤولية البنك.

أما خطر الضياع الائتمان المتوسط الأجل فيكون اكبر نتيجة تعرض أعمال المقترض إلى خطر لسبب أو لأخر لذا على المصرفي أن يتحلى بالدقة في دراسته لبرنامج السداد المقترح من قبل العميل، و أن يبحث عن ضماناته.[1]

ثانيا: الائتمان طويل الاجل:

فهو الائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات، و هو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني، المعامل، تجهيزات ضخمة...الخ، أي أن تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات و هذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20 سنة في بعض الأحيان.

و قد أصبحت البنوك التجارية تمارس هذا النوع من الائتمان، الذي كان في الماضي حكرا على البنوك ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل، أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري، الرهن الحيازي، أما الفائدة فتحددها السلطات المعينة.

المطلب الثاني: دور التنموي للبنوك من خلال ادخار و استثمار.

لمعرفة العلاقة بين البنوك التجارية و التنمية المحلية وجب علينا أولا التطرق إلى أهم مصادر التي تعتمد عليها التنمية المحلية في تنفيذ استراتيجياتها لكشف أهمية الدور التنموي للبنوك التجارية، و تتدخل البنوك التجارية في التنمية المحلية من عدة جوانب الادخار و الاستثمار بالإضافة إلى جوانب أخرى.

الفرع الأول: دور الادخار في النشاط الاقتصادي:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و التنمية المحلية و استمرارها ومن ثم استمرار التقدم و النشاط الاقتصادي و ضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على التنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات و تجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية بما يتفق مها هداف الدولة وبما يعود بالنفع العام.

و فيما يتصل بالدولة فان المدخرات تخدمها في تحقيق مايلي:

[1]- عبد العزيز عجمية، مرجع سايق، ص181

– توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب و لوسائل التمويل التوسعية التي تؤذي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على البرامج التنمية و الذي تنعكس أثاره في الارتفاع المطرد لأسعار.

– الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على زيادة الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة.

– خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد و زيادة إنفاقهم، و يساعد خفض هذه النفقات على توجيه الوفر المحقق إلى المزيد من السلع و الخدمات بدلا من استيرادها.[1]

الفرع الثاني: الادخار و التنمية المحلية:

التنمية المحلية، وسيلة لزيادة رفاهية الأفراد وتثبيت دعائم النهضة الاجتماعية، و الاستقلال السياسي، تتركز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة و وضعها موضع الإنتاج. ومن نافلة قول الحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية التي تعزو نقص التكوين الإنتاجي إلى قلة الادخار، و قلة الادخار إلى انخفاض الدخل الفردي، و انخفاض الدخل الفردي إلى انخفاض الدخل القومي و زيادة الضغط السكاني، و انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض الإنتاجية وعدم استغلال الموارد الطبيعية الذي يعود إلى نقص التكوين الإنتاجي و قصوره عن تحقيق هذه الأغراض.

وللقيام بعملية تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة لابد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع و الخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية، و هذا في الواقع هو كله عملية التكوين الإنتاجي أو ما يسمى الوجه المادي لعملية تمويل التنمية، ثم إن المصدر الحقيقي للتكوين الإنتاجي هو الادخار بوصفه امتناعا عن الاستهلاك جزء من الناتج القومي بهدف تهيئته و توجيهه لأغراض التكوين الإنتاجي.

الفرع الثالث: دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية:

يعد القطاع البنكي اليوم دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوي من دعائم أي دولة و يدفع بها نحو عملية التنمية، لاسيما إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية و متينة و قائمة على التخطيط العلمي و يتمتع بالكفاءة و الخبرة و الثقة خاصة إذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في خطط التنمية و الاستثمار على الصعيد البناء و نمو الاقتصادي للدول و المجتمعات.

[1]- محمد خالد المهايني، أهمية دور المصارف في عملية التنمية و الاستثمار في العالم العربي و التحديات التي تواجهها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المصرفي العربي، القاهرة،

كما تعد المؤسسات البنكية بأنواعها أهم المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد على الصعيد الوطني و الدولي للأسباب التالية[1]:

- تؤذي البنوك خدمات ووظائف و أنشطة لا يمكن للأفراد و المؤسسات و الحكومات الاستغناء عنها.
- تعمل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك على تسهيل أداء النظام الاقتصادي و تسهيل عمليات المبادلة في المجتمع.
- تساهم البنوك في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما تساهم أيضا في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدول.
- يسهل الانتشار الجغرافي للبنوك دوليا سواء بفروع أو بشبكة من العلاقات عمليات التبادل الاقتصادي بين المجتمعات مما يساعد على تنمية التجارة الدولية.
- يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى البنوك.
- تقوم البنوك باستثمار مالديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه.
- للبنوك دور فعال في عملية التنمية من ضمنها تشغيل اليد العاملة.
- تقوم البنوك بدور اجتماعي هادف و فعال بالتصدي لمشكلة الفقر و البطالة من خلال ما تقدمه من قروض صغيرة و بفوائد ميسرة كما تقدم البنوك الإسلامية خدمات اجتماعية هادفة للربح.
- تنفيذ الخطط الدولة التنموية الاقتصادية و اجتماعية.

أن البنوك و الاستثمار شيئان متلازمان لصنع عملية النمو و التنمية على أساس مستدام خصوصا و أن القطاع البنكي يشمل منصة التمويلية الأولى و الرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدول و أن المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى فتح أسواق أمام حركة التجارة و الاستثمار و البنوك بكل يسر و فعالية و حيوية لان التجارة و الاستثمار و البنوك تشكل أقطاب[2]

[1]- محمد خالد المهايني، نفس المرجع السابق، ص 1-2

[2]- محمد خالد المهايني، نفس المرجع السابق، ص 3-4

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

تعتبر هذه الدراسة بمثابة تكملة و تعميق لبعض الدراسات التي سبقته، و من بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بالبنوك التجارية و دورها في تمويل التنمية التجارية نجد بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

تعتبر هذه الدراسة بمثابة تكملة و تعميق لبعض الدراسات التي تسبقها، ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بالبنوك التجارية و التنمية المحلية نجد بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

1/ دامة مروان، دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية لبنك التنمية المحلية، مذكرة ماجيستر في علوم السياسية، جامعة مسيلة، 2010 .

إشكالية الدراسة هي ما هو الدور الأساسي للبنوك التجارية في تحقيق التنمية المحلية؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهاز المصرفي و وظائفه، بالإضافة إلى التعرف على دور البنوك التجارية من خلال عمليات التمويل التي تقدمها من اجل دعم الاستثمار، كما هدفه إلى إبراز العلاقة الموجودة بين التنمية المحلية و الدعم الذي يقدمه من اجل تحقيق هذه التنمية بشكل عام و التنمية المحلية بشكل خاص.

وقد اعتمدت الدراسة على جمع الاستبيان من مؤسسة محل الدراسة، و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– إن تمويل المشاريع الاستثمارية في الوقت المناسب و بالدقة اللازمة التي تسعى من خلالها البنك تقديم خدمات لتحقيق رضا الزبون.

– تعتبر المشاريع المصغرة و المقاولاتية احد أهم الركائز الأساسية المعتمد عليها في تحقيق تنمية محلية و ترقية الاقتصاد الوطني.

– يقوم البنك بتمويل قرض 70% بالنسبة للشباب البطال من اجل القيام بمشاريع في أيطار دعم تشغيل الشباب.

– البنوك التجارية مؤسسات مالية تطورات عبر الزمن و لعبت دورا فاصلا في تقديم المجتمعات القوية.

– محدودية الخدمات، فالخدمات التي يقدمها البنك تعتبر تقليدية و تتمحور أساسا في تجميع الودائع و منح القروض فقط.

2/**عمر ايهاب نافع،** دور الجهاز المصرفي في تعبئة و تخصيص المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة بنها، العراق، 2010

تمثلة إشكالية هذه الدراسة في ما هي المقترحات التي تساهم في زيادة فعالية دور الجهاز المصرفي في تعبئة و تخصيص المدخرات لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق؟

و هدفت هده الدراسة إلى تحديد دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، و تحديد آليات توظيف و تخصيص هذه المدخرات بين القطاعات الاقتصادية بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى رصد تطور الجهاز المصرفي، وتشخيص واقع النمو الاقتصادي في العراق، كما هدفت لتقديم مقترحات تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي في تعبئة و تخصيص المدخرات لتحفيز نمو الاقتصادي في العراق.

وقد اعتمدت الدراسة على جمع الاستبيان من مؤسسة محل الدراسة، و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يهيمن الجهاز المركزي العراقي على القطاع الحكومي حيث يسيطر على نسبة الأعلى من إجمالي الودائع، و يرجع السبب إلى ثقة الجمهور في المصارف الحكومية كونها مضمونة من قبل الدولة مقابل التخوف من المصارف الخاصة.

– يقوم الجهاز المصرفي عامة، و المصارف التجارية خاصة في العراق بدور محوريا في تعبئة المدخرات، وهذا ما أكده كل من مؤشر نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج الوطني المحلي الإجمالي، و مؤشر نسبة الودائع للقروض و الائتمان.

– لم يستطع المستوى الضعيف للتطور المصرفي أن يشجع النمو الاقتصادي، وان هذه النتيجة ليست غريبة أو غير مألوفة، وان هذه النتائج عبرت عن إهمال الجهاز المصرفي كمحرك للنمو الاقتصادي و الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النفط.

3/ **ناجي حليمة**، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015–2016.

إشكالية الدراسة هي: ماهو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية؟

هدفت الدراسة إلى معرفة دور القروض المقدمة من البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور البنوك التجارية، و تطرق إلى الجوانب التي يتم من خلالها تمويل التنمية الاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على جمع الاستبيان من مؤسسة محل الدراسة، و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– نلاحظ انه مع كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدث توفير مناصب الشغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله و زيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.

– بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– إن البنوك توفر منتجات متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية، بحيث يوفر البنك القروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

Faiza benabdelmoula (les déterminants d'octroi de crédits bancaire aux entreprises : étude comparative entre la banque conventionnelle et la banque islamique), 2017.

أطروحة الدكتورة هدفت إلى معرفة المعايير المطبقة على المؤسسات من قبل البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية لمنح الائتمان و الفرق و أوجه التشابه في التعامل البنكين. كما هدفت إلى تسليط الضوء على ايجابيات التمويل الإسلامي، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

– البنوك التقليدية أكثر حساسية للمعاير المتمثلة في المردودية، الحجم، الضمانات المقدمة من قبل المؤسسة عكس البنوك الإسلامية التي لم تعطي هذه المعاير أهمية كبيرة.

– تعطي المردودية الجيدة للمؤسسة تأثير ايجابي على قرار منح الائتمان بالنسبة للبنوك التقليدية و الإسلامية.

– تعتمد البنوك الإسلامية على معايير أخرى في منح الائتمان للمؤسسات و التي تقوم بتقييمها من حيث محيطها، نوعية المسيرين، علاقتها مع الزبائن و ممولين و البنوك.

المطلب الثاني: الفائدة من الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

الفرع الأول: الفائدة من الدراسات السابقة.

هنالك تشابه في أهداف الدراسة التي نجريها مع الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها، و التي كانت سباقة للحكم حول موضوع البنوك التجارية و القروض و التنمية المحلية حيث استفدنا من الدراسات السابقة بالغة العربية و الأجنبية بعض المعلومات أهمها أن للبنوك التجارية دورا مهم في تحقيق التنمية المحلية و ذلك باستخدام القروض بمختلف أنواعه ، أيضا وضحت الصورة فيما يخص أهمية التي تلعبها القروض بالنسبة للبنوك مما جعل البنوك تخضع عملية منح القروض لمعايير و أساليب لتقليل المخاطر الناجمة عنها و لحماية نفسها. كما أن الدراسات السابقة سمحت لنا بالتأكد من أن البنوك التجارية تركز على القروض و معايير منح القروض بشكل كبير من اجل المساهمة في تحقيق التنمية بكل أنواعه.

الفرع الثاني: القيمة المضافة.

إن النقطة التي تميزت بها دراستنا عن الدراسات السابقة و ما توصلت إليه من نتائج، و ما يمكن اعتباره قيمة مضافة هو تطرقنا لكيفية مساهمة القروض في تمويل التنمية المحلية ، إضافة لذلك تحدثنا عن كيفية مساهمة

الادخار في البنوك في مساعدة على تحقيق التنمية عامة و استثمار خاصة، كما تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة بتسليط الدور على معوقات التنمية المحلية و عوامل إنجاحها بطريقة دقيق و مفصلة، كما قامت دراستنا بربط بين كل من مفاهيم التالية البنوك التجارية و القروض و الادخار و الاستثمار ودورهم في تحقيق التنمية المحلية .

خلاصة الفصل الأول.

بعد اطلاعنا لمتغيرات الدراسة المتمثلة في البنوك التجارية و التنمية المحلية تبين لنا عدة أمور منها بان البنوك التجارية تلعب دورا مهما في نمو اقتصاديات الدول من خلال قيامها بعدة وظائف تساهم في ذلك، وتعتبر وظيفة منح القروض أهم وظيفة لذا البنك و مصدر دخلها الأساسي، حيث أن رغم تنوع القروض ومهلة سدادها و رغم بعض الظروف التي قد تصعب منحها، يسعى البنك دائما إلى تحقيق أهدافه منها، و تظهر لنا أهمية هذه الوظيفة حيث لاحظنا انه تساهم في عدة قطاعات و عدة مجالات حيث تساهم في تنشيطه و تطويره مما يتجلى عنه تحقيق التنمية بكافة أنواعه.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تمهيد:

بعد القيام بإعطاء فكرة حول البنوك التجارية و كل الجوانب الخاصة بها وكذا تعرفنا على التنمية المحلية و مصادر تمويلها التي من خلالها أدركنا الأهمية الكبيرة التي تحظى بها البنوك التجارية في أيطار عملية التنمية المحلية من الناحية النظرية، أردنا البحث في هذا الموضوع من ناحية التطبيقية فقمنا بدراسة احد المشاريع التي قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – بتمويلها و معرفة الإضافة التي قدمها هذا المشروع لعملية التنمية المحلية، و عليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

- **المبحث الأول:** تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"
- **المبحث الثاني:** منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- **المبحث الثالث:** دراسة تطبيقية لمشروع احد العملاء الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أثره على تنمية المحلية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"

يحتل بنك الفلاحة و تنمية الريفية مكانة مهمة في الجهاز المصرفي الجزائري، و بسبب هذه المكانة تم اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية من اجل تطبيق هذه الدراسة وفي هذا المبحث سنقدم البنك نشأته و أهدافه و هيكله التنظيمي و ظروف العمل بالإضافة إلى طريقة الاتصال الخاصة به.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية، لكنها تتسم بسمات تميزيها عن غيرها من المؤسسات المالية، كما تلعب البنوك التجارية دورا هاما في المنظومة الاقتصادية الجزائرية من خلال عمليات و النشاطات التي تقوم بها و الخدمات التي تقدمها، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل ما يخص بنك الفلاحة و التنمية الريفية في بضعة اسطر و باختصار بهدف تقديمه للقارئ بكل سهولة.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرة ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي رأى النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم86. 106 الصادر في11 جمادى الأولى1402 هـ الموافق ل 1982/03/11 حيث اعتبر ذلك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية قطاع الزراعي و ترقية الريف.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمات ذات رأس المال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون نقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح تسهيلات ائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، و المساهمة في التنمية، مع وضع قوانين تحمي البنك و تجعل معاملاته اقل مخاطرة، و لتحقيق أهداف البنك وضع إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلى ميلاد بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يعتبر من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، وذلك بهدف تطوير القطاع لفلاحي و ترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات القطاع لفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري و الحرف التقليدية في الأرياف.

فقد وسع البنك شبكة فروعه و وكالاته فمن 18 مديرية جهوية و 140 وكالة التي ورثها من البنك الوطني الجزائري إلى 29 مديرية جهوية و 173 وكالة سنة 1985 أي بعد 3 سنوات فقط من تأسيسه ثم 41 مديرية جهوية و 290 وكالة و أكثر من 7000 موظف عام 2001 ثم أصبح يتألف من 42 مديرية جهوية.

و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، و يمثل أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم منح قروض المتوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، و تمويل الأنشطة الخاصة و العمومية للقطاع الزراعي و القطاع الصناعي، الري، الصيد البحري، كتغطية مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، و تلبية احتياجات النشاطات الفلاحية و قطاع الغابات، و المؤسسات الفلاحية، وجمع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي(الأطباء، صيدليين، حرفيين،...) وجمع الهياكل و النشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل.

و يحتل المرتبة الأولى على الوطني و المرتبة 13 على المستوى الإفريقي و 688 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي، و يتواجد مقره في الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544 الجزائر.[1]

الفرع الثالث: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهدافه:

1- مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

لقد تعددت مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تتمثل في ما يلي:

- ✓ تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار.
- ✓ عرض خدمات و منتجات جديدة على المدخرين.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي و تقنياته.
- ✓ معالجة عمليات الائتمان و الصرف الأجنبي.

[1] www.badr-bank.dz بتاريخ 20/06/2021 الساعة 15: 25

- ✓ فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم.
- ✓ تشجيع و ترقية الزراعة و الصناعات الغذائية و الحرف اليدوية.
- ✓ قبول الودائع و منح القروض.
- ✓ التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة تلك التي تهدف بالنهوض بالقطاع الفلاحي و التنمية الريفية.
- ✓ تطوير قدرة البنك على معالجة و مواجهة المخاطر من خلال:

– أخد الضمانات الملائمة ميدانيا.

– استخدام الوسائل و التقنيات الحديثة في التنبؤ بمخاطر الائتمان.

– تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

– متابعة الزبائن و تسجيل المخالفات.

– المتابعة الإدارية و القانونية لمختلف القروض البنكية.

و في إطار السياسة الائتمانية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب:

* تطوير قدرات تحليل المخاطر.

* إعادة تنظيم إدارة الائتمان.

* تحديد ضمانات متصلة بحجم الائتمان و تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد.

* إنشاء بطاقة السحب الالكترونية مابين البنوك.

* تسيير الموارد النقدية بالدينار و العملة الصعبة تسييرا ملائما.

* العمل على تخفيض مدة المعالجة ملفات الائتمان لتصبح ما بين 20 إلى 90 يوم.

2– أهداف البنك الفلاحة و تنمية الريفية:

- ➢ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثورة و عصرنتها.

- إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف.
- الإدارة الصارمة للبنك في النقدية سواء بالدينار و بالعمليات الأجنبية.
- حسن نوعية و جودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء و إرضائهم.
- الحصول على اكبر حصة من السوق.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في تجميع الموارد.
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- التطوير التجاري من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدخال خط إنتاج جديد.
- تطوير المنتجات الزراعية، الغذائية، والصناعية و كذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- توسيع مجالات القرض في القطاعات الأخرى غير المتعلقة بالفلاحة.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

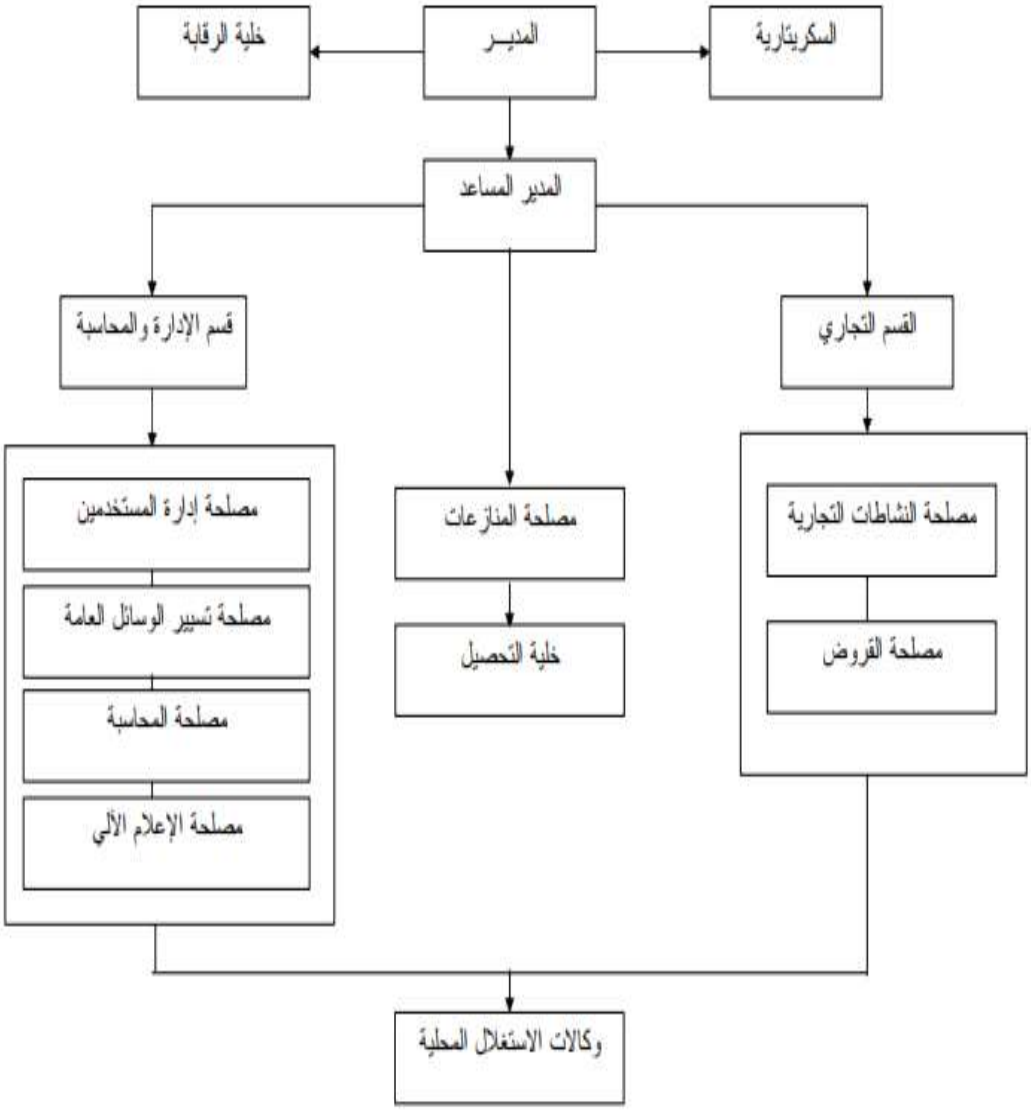

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة و تنمية الريفية – سكيكدة –

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سكيكدة.

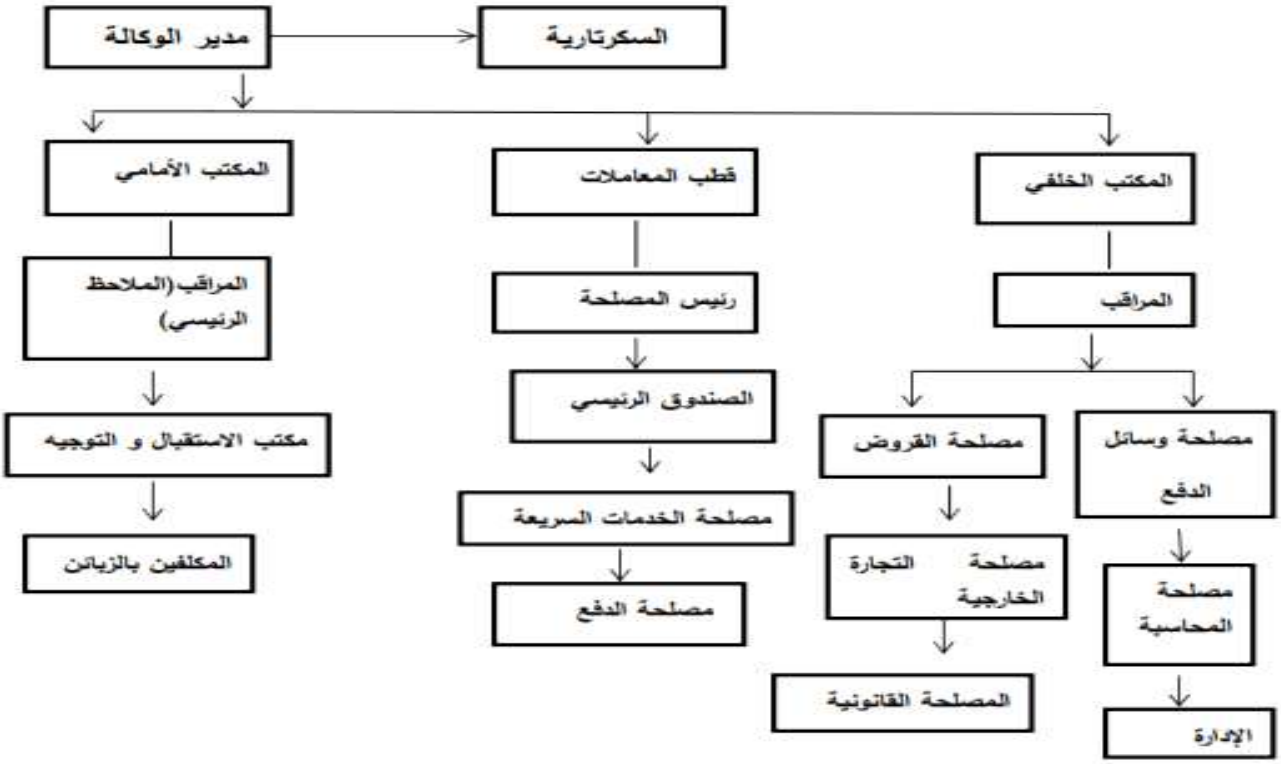

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و تنمية الريفية سكيكدة

ويضم الهيكل التنظيمي لوكالة سكيكدة المصالح التالية:

1. **المكتب الامامي: وهي جهة استقبال الزبائن و يتضمن ما يلي:**

- **المراقب (الملاحظ الرئيسي):** مهمته استقبال الزبائن و مراقبة جميع المكلفين بالزبائن و سير أمور البنك.
- **مكتب الاستقبال و التوجيه:** مهمته استقبال الزبائن و مساعدتهم في فتح حسابات أو طلب الخدمات و منتجات البنك.
- **المكلفين بالزبائن:** مهمتهم استقبال الزبائن مع إجراء جميع العمليات المباشرة و الغير المباشرة.

2. **قطب المعاملات: و يتضمن المصالح التالية:**

- **رئيس المصلحة:** يسهر على سير المصالح و مراقبة العمليات خاصة بالمستخدمين في المصالح التالية:

- **الصندوق الرئيسي:** تتمركز فيه الأموال و يمكن للعملاء من إيداع و سحب الأموال منها شخصيا، و تسحب منه مبالغ التي تفوق 100 مليون دينار.
- **مصلحة الخدمات السريعة:** يقوم بها المكلفون بالعملاء وهي عبارة عن مصلحة تقوم بفتح الحسابات للزبائن و معرفة رصيدهم، و ايجراء عمليات السحب على الحسابات...الخ.

3. المكتب الخلفي: و يضم:

- **المراقب:** و مهمته هي مراقبة المصالح التالية:

- **مصلحة القروض:** تختص بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها كما تتولى دراسة ملفات القروض و تقديمها حسب المبالغ إلى لجنات القروض.
- **مصلحة وسائل الدفع:** تقوم بالتنسيق مع المديرية الجهوية لإصدار مختلف وسائل الدفع للعملاء.
- **مصلحة التجارة الخارجية:** تختص بعمليات التجارة الخارجية، وذلك بالقيام بعمليات التوظيف المصرفي للتحويلات المختلفة للأموال من و إلى الخارج.
- **مصلحة المحاسبة:** تختص بجميع العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة و إرسالها للمديرية الجهوية للتنسيق فيما بينها.
- **مصلحة القانونية:** تحول إليها ملفات القروض الميئوس منها، حيث تقوم بالمتابعة القضائية في الحالات المتنازع فيها كذالك و استرداد أموال البنك، و إذا استعصي عليها الأمر ترسل إلى نيابة المديرية الجهوية الخاصة بالمنازعات و الشؤون القانونية.
- **الإدارة:** تعمل على مراقبة جميع الأمور متعلقة بالأنشطة خاصة بالبنك و تسييره.

المطلب الثاني: العمل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

في هذا المطلب تطرقنا إلى منصب العمل أثناء التربص و الظروف سيره بالإضافة إلى تنظيم العمل في المصلحة و نوع العلاقة و الاتصال داخل البنك.

الفرع الأول: منصب و ظروف العمل:

أولا: منصب العمل أثناء التربص.

فترة التربص التي قمت بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية كانت في مصلحة القروض حيث تعتبر وظيفة القروض من الوظائف الأساسية لقيام و استمرار النشاط الاقتصادي للبنك.

تعريف مصلحة القروض: هي مصلحة تختص بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها كما تتولى دراسة ملفات القروض و تقديمها حسب المبالغ إلى لجنات القروض.[1]

ثانيا: ظروف العمل.

كانت ظروف العمل داخل البنك ممتازة تحفز على الاجتهاد و البحث أكثر فقد تحصلت على جميع المعلومات التي أنا بحاجة إليها، فهم لم يبخلوا علي بأي معلومة بل العكس كانوا يقدمون إلي جميع ما أنا بحاجة إليه، ففي فترة التربص كنت تقريبا اذهب بشكل يومي صباحا.

الفرع الثاني: طريقة العمل في المؤسسة.

أولا: المحيط الاجتماعي للعمل:

تكون العلاقة في العمل على النحو التالي بحيث انه بعد قيام إطارات البنك بالاجتماع السنوي و تحديد الميزانية للسنة و التي قامت المديرية الرئيسية في الجزائر العاصمة بإرساله، يطلع مدير الوكالة المصالح عليها و يقوم رئيس المصلحة بالالتزام بها و التسيير وفق حدودها و وفق ما تقتضيه الحاجة.

فعند القيام بأي عملية يقوم رئيس المصلحة بتحرير سند الطلب ثم سند الاستلام ثم تقدم هذه العمليات إلى مصلحة المحاسبة ليتم تدوينه في القوائم المالية الخاصة بالبنك.

ثانيا: نوعية الاتصال الداخلي:

على العموم الاتصال يتم وفقا لطرق حديثة (التكنولوجيا حديثة) حيث تتوفر في البنك شبكة معلومات داخلية و خارجية.

خارجية عن طريق البريد الالكتروني (mail) حيث أنها تمكن من إصدار و تلقي الأوامر أو إعطاء معلومات لمختلف المصالح في نفس الوقت.

كما يتوفر البنك على نظام معلومات داخلي يربط بين مختلف المصالح.

[1] www.badr-bank.dz بتاريخ 20/06/2021 الساعة 17 :30

بحيث أن المعلومة عند دخولها تنتقل تلقائيا إلى المصلحة التي يجب أن تصل إليها مثال عندما يقوم المحاسب في وهران بإرسال قوائم مالية تنتقل تلقائيا إلى مصلحة المحاسبة في سكيكدة، في سكيكدة ما عليه

إلا أن ينقر عليها فتسجل تلقائيا في النظام، فأي معلومة تخص البنك تتداول بين مختلف المصالح البنك في شبكة معلومات داخلية يطلع عليها إلا الذي له الرخصة لذلك.

المبحث الثاني: منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية بتقديم مجموعة من القروض باعتباره الوظيفة الأساسية للبنوك حيث تتم وفق إجراءات معينة و تحكم هذه القروض أجال محددة.

المطلب الأول: القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة –

يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية دورا مهما في التنمية المحلية خاصة و التنمية عامة و هذا عن طريق منح الائتمان المصرفي و التي تعتبر الوظيفة الأساسية له، لهذا سوف نتعرف في هذا المطلب على أنواع القروض التي يقدمه هذا البنك بغية تحليلها و لتسهيل تقديمه للقارئ.

الفرع الأول: القروض قصيرة الأجل.

وهي القروض تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا، وتشمل هذه القروض:

- تسهيلات الصندوق.
- الخصم التجاري.
- الكفالة.
- دفع مسبق و مضمون بهدف الاستغلال: وهو قرض قصير الأجل يتجدد كل عام، موجه نحو الدفع مسبق مضمون بهدف استغلال المؤسسات مقابل ضمانات على الشكل التالي:
  - أملاك العقارية.
  - سندات مالية من الدرجة الأولى (سندات دولة، أسهم مصرفية، ودائع فورية.) هدفه تلبية حاجيات العملاء في مجال الاستغلال، و يمكن أن يمتد إلى سنة كاملة، كما يمكن للزبائن الحصول على الدفع مسبق يسوى على مدى بضعة سنين أقصاها 5 سنوات من اجل الليونة و التسيير، وهذه القروض السالفة الذكر تمنح في حدود ضيقة، ويمتنع عن منح قروض على مكشوف، لكنه يتوسع في منح أنواع أخرى من القروض، ولهذا سوف نركز في دراستنا على أنواع القروض التي تشكل النسبة الكبيرة من محفظة قروض البنك.
- **القروض للخواص:** الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- **القروض للمهن الحرة:** خاصة بالشباب الحاصل على شهادات في المهن الحرة كالطب و المحاماة...الخ، في المناطق الريفية.

أما القروض التالية فتمثل القروض التي يتوسع البنك في منحها:

- **<u>قروض الموسمية:</u>** وتكون صيغة تمويلها كالتالي:

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 10000000 دج يمول بالشكل التالي:

- 10% من المبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 90% تقدم له كقرض.

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط بين 10000000 دج و 100000000 دج يمول بشكل التالي:

- 20% من المبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 80% تقدم له كقرض.

- **<u>قرض الرفيق:</u>** قد تصل مدة استحقاق هذا القرض إلى 12 شهرا، ويكون معدل فائدة على القرض مدعم من طرف السلطة العمومية، أي أن السلطة العمومية هي من تتكفل بتسديد فوائد هذا القرض، و في حالة تعثر المقترض يقوم البنك بتمديد فترة القرض إلى 18 شهرا، لكن يسقط حق المقترض في الإعفاء من تسديد الفوائد، بمعنى يصبح ملزما بتسديد فوائد القرض.

* و يمكن تصنيف القرضين السابقين ضمن قروض الاستغلال.

الفرع الثاني: القروض المتوسطة و طويلة الأجل.

❖ **القروض متوسطة الأجل:**

وهي القروض التي تستحق السداد خلال7 سنوات و يشمل هذا القرض على :

- **<u>قرض التحدي:</u>** هو قرض مدعم من طرف الدولة، و تكون صيغة دعمه كالأتي:

– 5 سنوات الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.

– من 6 إلى 7 سنوات: يقوم العميل بتسديد 1% من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.

– من 8 إلى 9 سنوات: يقوم العميل بتسديد 3% من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.

– من 10 سنوات إلى نهاية مدة القرض: يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض و المقدرة ب 5.25%.

- **<u>قروض تمويل المشاريع السياحية:</u>** و يقدر الحد الأدنى لهذا النوع من القروض ب:

1000000 دج، أما الحد الأعلى للقرض فهو يقدر ب 50000000 دج.

معدل الفائدة الذي يحتسب عليه يقدر ب 5.25%

* **الصيغة التمويلية لهذا القرض:** بناء على المعلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض:

– المساهمة الشخصية تكون بنسبة 40 %.

– قيمة القرض تغطي نسبة 60 % من قيمة المشروع.

– الدعم يكون بنسبة 4.5 % من المبلغ لولايات الجنوب (ادرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الاغواط، ايليزي، تمنراست) أما باقي الولايات الوطن فتدعم بنسبة 3%.

* **الضمانات التي يطلبها البنك على هذا القرض:**

– رهن عقار.

– الكفالة.

– الضمان FGAR

- **<u>القرض الايجاري:</u>** هذا النوع من القروض أيضا مدعم من طرف الدولة.

* **صيغته التمويلية:**

– المساهمة الشخصية تكون بنسبة: 10%

– مساهمة الدولة بنسبة: 30 %

– مساهمة البنك بنسبة: 60 %

و تحتسب نسبة 10% الممنوحة من طرف المقترض على أنها أقساط مسبقة، و 30% إعانة من الدولة، أما 60% فتفرض عليها الفائدة محددة ب : 5.25% و هذه النسبة محددة من طرف بنك الجزائر، و الضمان هنا هو العتاد المؤجر.

❖ **القروض طويلة الأجل:**

وهي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات و قد تصل إلى 20 سنة، ويتمثل هذا النوع من القروض في القروض الاستثمارية و التي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة.

و تتمثل هذه القروض في :

1. **قروض دعم تشغيل الشباب (ANSEJ).**
2. **قروض للتامين على البطالة (CNAC).**
3. **القروض المصغرة (ANGEM).**

الفرق بين النوعين الأولين يكمن في سن المستفيد حيث في (ANSEJ) فيكون سن المستفيد بين (19 و 35 سنة) أما في (CNAC) فيكون السن بين (35 و 55 سنة).

*** الصيغة التمويلية لكل النوع من القروض السالفة الذكر:**

القرض المصغر: لا يتعدى مبلغ القرض 1000000 دج ويمتد اجله إلى 9 سنوات حيث:

- السنة الأولى: فترة الاستعمال.
- 3 سنوات: تأجيل.
- 5 سنوات: استهلاك.

*** قرض ANSEJ و CNAC :**

قد تبلغ قيمة هذا القرض 10000000 دج كأقصى حد وتكون صيغة تمويلهما كالأتي:

ا/ مبلغ المشروع لا يتعدى 5000000 دج:

1% مساهمة شخصية.

29 %مساهمة ANSEJ/ CNAC.

70 % مساهمة البنك.

ب/ مبلغ المشروع بين 5000000 دج و 10000000 دج:

2% المساهمة الشخصية للعميل.

28% مساهمة ANSEJ/ CNAC.

70% مساهمة البنك.

– كما يقوم البنك بمنح القروض لبناء مساكن ريفية في أيطار قابل للتسديد و هي مدعمة من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) و الصندوق الوطني للسكن (CNL).

المطلب الثاني: إجراءات منح القرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تعتبر منح القروض هي الوظيفة الأساسية للبنوك ويتم منح هذه القروض بناءا على إجراءات مختلفة و متنوعة، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الملفات المطلوب في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و إجراءات منح القروض في هذا البنك بالإضافة إلى أجال معالجة ملفات القروض بهدف توضيح الصورة خاصة بمنح القروض في البنك في ذهن القارئ.

الفرع الأول: الملف المطلوب في بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

– طلب الحصول على القرض.

– عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد الملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري).

– محضر تعيين الوكيل.

– بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.

– فواتير تقديرية لتكاليف السلعة.

– دراسة تقنية و اقتصادية (يقوم بها مكتب للدراسات المحاسبية).

– الحصيلة التقديرية و حسابات الاستدلال على مدى خمس سنوات.

– شهادة توضيح الوضعية اتجاه CNAS و CASNOS .

– قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و D.S.A .

– قرار منح القرض من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية بتوقيع DSA .

– شهادة عدم الاستدانة من الزملاء بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحية CNMA .

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض و كيفية دراسة المالية للملف:

- **<u>إجراءات منح القرض:</u>**

– يتوجه المورد الى وكالة (ANSEJ/ CNAC/ ANGEM) و يطرح المشروع.

– بعين له مستشار يناقش معه هذا المشروع، ويقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

– تعين لجنة تقوم بمناقشة العميل للتأكد من أهليته للقيام بذلك المشروع و كذلك مناقشة المستشار للتأكد من جدوى المشروع، فجميع المشاريع الممولة في أيطار (ANSEJ/ CNAC/ ANGEM) من تخضع لموافقة الأولية من ذات اللجنة.

– يرسل الملف بعد الموافقة الأولية عليه إلى البنك.

– تقوم بعدها لجنة القروض بمراقبة توفر كل الوثائق المطلوبة في الملف مع التأكد من صحة الدراسة التقني اقتصادية، بعدها تقوم بدراسة و تقيم هذا المشروع بالاعتماد على المعطيات الواردة في الدراسة التقني اقتصادية.

– بعد الموافقة لجنة القرض على مستوى البنك (المديرية الجهوية) على منح القرض، ترسل وثيقة القبول للوكالة و يشرع في إتمام الإجراءات الباقية لمنح القرض.

– ترسل الوكالة إشعار قبول للعميل مع طلب تكملة الوثائق الناقصة (لان الملف الذي تطلبه إحدى الوكالات (ANSEJ/ CNAC/ ANGEM) ليس نفسه الذي يطلبه البنك.

– يتم فتح حساب بنكي للعميل.

– وبعدها يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في هذا الحساب.

– بعدها ترسل الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من اجل المصادقة عليها.

– عندما تضع الوكالة المبلغ في حساب العميل يقوم البنك بمنح العميل شيكا بقيمة الدفعة الأولية و المقدرة ب 30 % من مبلغ القرض ويكون الشيك مدون باسم المورد، (ويسمى هذا الشيك صك للطلب).

– بعدها يقوم المورد بمنح فاتورة النهائية بمبلغ العتاد للعميل، ويقوم هو بدوره بمنحها للبنك للحصول على شيك ثاني بالقيمة المتبقية من القرض و المقدرة ب 70 %.

– بعدها يقوم العميل بتثبيت تعهد الرهن الحيازة للعتاد الذي تم تمويل شرائه، ويكون الرهن طول مدة القرض، وكذلك التامين على هذا العتاد، وهذا في حالة قروض تشغيل الشباب و قروض التامين عن البطالة و القروض المصغرة، أما غالبية القروض الأخرى يكون تعامل العميل مباشرة مع البنك و تبقى الإجراءات المتبعة في منح القرض نفسها.

- **<u>التحليل المالي للملف:</u>**

لا يقوم البنك بالدراسة المالية المفصلة للمشروع أو للمؤسسة، فهو يطلب من العميل أجراء هذه الدراسة لدى مكتب للدراسات المحاسبية، بعدها تقوم لجنة القرض بتقييم الأعمال المالية لهذه المؤسسة أو المشروع بالاعتماد على المعلومات الواردة في الدراسة المالية المفصلة التي قام بها المحاسب.

و تعتمد لجنة القروض في تقيمها للأعمال المالية لطالب القرض على مؤشرين هما:(مؤشر الربحية و فترة استرداد رأس المال و باستخدام جدول حساب النتائج المتوقعة).

1. **<u>مؤشر الربحية (IR):</u>** بمعنى كل وحدة نقدية مستثمرة كم يترتب عنها من إيرادات.

وحتى يكون دخل المؤسسة يكفي لتسديد التزاماتها يجب أن يكون (IR) اكبر من الواحد وهذا حسب وجهة نظر البنك.

* كيفية حسابه: مؤشر الربحية = مجموع التدفقات النقدية ÷ قيمة الاستثمار.

2. **<u>فترة استرداد رأس المال (DRC):</u>** يعبر عن مدة اللازمة لاسترداد رأس المال (كلما كانت الفترة قصيرة كلما كان أفضل).

* **كيفية حسابه:** فترة استرداد رأس المال= قيمة رأس المال ÷ التدفق النقدي.

3. **جدول حساب النتائج:** حيث يتم تقيم أيضا باستخدام جدول للتدفقات النقدية المتوقعة.

الفرع الثالث: أجال معالجة ملفات القروض:

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من اجل المعالجة السريعة لعمليات القرض، مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد تقديم و السيطرة على الأخطار، لهذا الغرض تتعين دراسة الملفات القروض بعناية خاصة و معالجتها بالسرعة الملائمة، و عادة ما يكون ترتيب أجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة و الالتزام.

❖ **أجال دراسة ملفات قروض الاستغلال:**

– اجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية: 20 يوما.

– اجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفتها المسئول الأول عن الوكالات: (20 يوم + 20 يوم =40 يوم).

– اجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة (20 يوم + 20 يوم + 20 يوم = 60 يوم).

❖ **أجال دراسة ملفات قروض الاستثمار:**

– اجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية: 30 يوم.

– اجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفتها المسئول الأول عن الوكالات: (30 يوم + 30 يوم = 60 يوم).

– اجل الرد على طلب القروض يكون من اختصاص المديرية العامة: (30 يوم + 30 يوم + 30 يوم = 90 يوم).

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع احد العملاء الممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أثره على التنمية المحلية.

تعتبر المشاريع بشتى أنواعه هي المفتاح الأساسي لتحقيق التنمية بغض النظر عن مجاله ، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الدراسة التطبيقية لأحد المشاريع الاقتصادية ممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالإضافة إلى أثره على التنمية المحلية.

المطلب الأول: دراسة التطبيقية لمشروع الاقتصادي.

من اجل إيضاح أكثر للطريقة أو كيفية التي يتم بها منح قرض من اجل تمويل مشروع ما أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة من اجل التعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية و الإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض.

❖ **تقديم الجهة الطالبة للقرض:**

- **المؤسسة:** مؤسسة حرفية صغيرة لصيد البحري.
- **النشاط:** مؤسسة في قطاع الصيد البحري.
- **الطبيعة القانونية:** مؤسسة صغيرة.
- **مجال النشاط:** الصيد البحري.
- **مقرها:** حي ستورى سكيكدة (ميناء ستورا سكيكدة).
- **مدة القرض:** 8 سنوات.

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ 6.825.510 دج فائدة 5.50%، خلال 3 سنوات الأولى لأنه مدعم من طرف الدولة أي الدولة هي التي تقوم بدفع الفائدة خلال 3 سنوات الأولى أما صاحب قرض يقوم بدفع أقساطه فقط بدون دفع الفائدة خلال هذه السنوات، أما خلال 5 سنوات المتبقية إذا كان صاحب القرض مثاليا أي انه يدفع المبالغ في اجله فسوف تكمل الدولة دفع فائدة الخاصة بقرضه، ولكن إذا تأخر صاحب القرض عن دفع مبالغه في اجله فسوف تطبق عليه عقوبة حيث تصبح فائدة القرض 7.50% مع توقف الدولة عن دفع فائدة قرضه، أي يصبح صاحب القرض يدفع المبالغ و فائدة عقوبة الخاصة بالقرض، و وضعت الدولة هذه الإجراءات بهدف تحفيز الشباب على طلب القروض و تشجيعهم على الاستثمار و الإنتاجية عن طريق تسهيل منح هذه القروض لهم وتغطية فائدتها.

❖ **الغرض من القرض:**

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الأجل من اجل شراء سفينة و معدات الصيد البحري.

❖ **تقديم المشروع:**

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة (A) لغرض إنشائها من اجل قيام بصيد البحري و زيادة إنتاج المنتجات البحرية كالسمك...الخ، حيث تقدر تكلفة المشروع ب: 9.750.728 دج منها 195014 دج يتكفل بها صاحب المشروع أي 2% من تكلفة المشروع، أما الوكالة التي تقوم تمويله أي الصندوق الوطني لتامين على البطالة CNAC تساهم ب 28% من تكلفة المشروع و المقدرة ب:2.730.204 دج، أما بالنسبة للبنك فهو يساهم ب 70% من تكلفة المشروع و المقدرة ب: 6.825.510 دج.

و سوف نقوم بتوضيح تمويل مشروع المؤسسة (A) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تمويل مشروع المؤسسة (A).

البيان	المبلغ (دج)
التمويل الذاتي	195.014
CNAC قرض	2.730.204
القرض البنكي	6.825.510
المجموع	9.750.728

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

❖ **الصيغة التمويلية للقرض:**

- **صاحب المشروع (التمويل الذاتي):** 2% من تكلفة المشروع.
- **الصندوق الوطني لتامين على البطالة (CNAC):** 28% من تكلفة المشروع.
- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR):** 70% من تكلفة المشروع.

❖ **الضمانات و الاحتياطات المقدمة للبنك:**

- **ضمانات و الاحتياطات قبل المشروع:**

- **تعهد بتامين السفينة و العتاد من جميع المخاطر :** يمكن هذا الضمان البنك من إعادة تامين و قبض مبلغ التامين في حالة إتلاف، ضرر، أو سرقة العتاد...الخ، ويطلب البنك هذا النوع من الضمانات لضمان استرجاع مبلغ سفينة في حالة إتلاف أو غرق أو سرق...الخ.
- **التزام برهن سفينة لفائدة البنك:** ويكون هذا الضمان مرفوق برقم وكالة الممولة للمشروع و يطلب هذا النوع من الضمانات لضمان عدم استبدال ملكية سفينة أي بمعنى لا يمكن للمستفيد من القرض أن يبيع السفينة أو تحويل ملكيته دون موافقة البنك أو قبل سداد قيمة القرض.
- **شهادة انخراط في صندوق ضمانات مشاريع (FCMG):** ويطلب البنك هذا النوع من الضمانات لحماية نفسه في حالة عدم قدرة الزبون على تسديد القرض او الافلاس حيث يقوم البنك باسترجاع قيمة 70% من مجموع فائدة و القرض من هذا الصندوق.
- **الزامية دفع نسبة 2% من قيمة المشروع:** وتمثل هذه النسبة نسبة مشاركة مستثمر في حسابه الخاص مفتوح لدى البنك ممول.
- **تحويل مبلغ دعم متمثل في 28% :** حيث تقوم هيئة مساعدة (CNAC) بتحويل هذا المبلغ الى حساب الخاص للزبون لدى البنك الممول.
- **دفتر ملاحة البحرية:** هو دفتر يؤهل صاحبه للاستثمار في مجال الصيد البحري و يعتبر من احد المؤهلات الأساسية للقيام بنشاط الصيد البحري.
- **مكان رسو السفينة:** يلزم مستثمر باستظهار وثيقة تثبت إمكانية رسوا السفينة بالميناء التابع لإقليم خاص بمكان تواجد البنك الممول.

* تعتبر هذه الضمانات و الاحتياطات من ضمانات الموافقة حصول على القرض من طرف البنك.

- **ضمانات و الاحتياطات بعد المشروع:**

- **تامين شامل لجميع المخاطر (Police d'assurance):** يعتبر كضمان للبنك في حالة تلف أو سرقة أو غرق السفينة حيث انه يحمي البنك من جميع مخاطر التي قد تتعرض لها السفينة، مما يحافظ على مصلحة البنك.
- **الرهن الحيازي من درجة الأولى:** يلزم البنك المستثمر بتقديم عقد الرهن الحيازي من الدرجة الأولى لفائدة البنك فلاحة و التنمية الريفية موضحا رقم وكالة التي مولت المشروع

حيث يعتبر هذا النوع من الضمانات كوسيلة لضمان عدم قدرة تغير ملكية السفينة لشخص أخر من دون موافقة البنك و ذلك حفاظا على حقوق البنك اتجاه المستثمر حتى نهاية مدة السداد (استهلاك القرض ودفع كل أقساط مترتب على القرض سواء من رأس مال و فائدة)، وفي حالة دفع مستثمر لقيمة القرض، يتم تحرير وثيقة مسماة بشهادة رفع اليد من طرف البنك إلى المستثمر تبين أن البنك قد استرد جميع مستحقاته من طرف المستثمر و يمكنه فسخ رهن الحيازة و استرداد الملكية خاصة و كاملة للسفينة باسم مستثمر حيث يخول له كل صلاحيات من بيع أو إعارة ...الخ.

- **فاتورة النهائية:** تعتبر دلالة على انه تم اقتناء الفعلي للسفينة أي هي تبرير لأموال التي تم صرفه من طرف البنك حيث يلزم استظهار اسم و لقب صاحب القرض و مبلغ اقتناء سفينة و المعدات التابعة لسفينة مع إجبارية توضيح اسم الورشة بناء سفينة في فاتورة مع ضرورة تحديد رقم سجل التجاري و رقم ضريبي في هذه الفاتورة.

❖ **تكوين ملف القرض:**

من اجل إتمام الإجراءات اللازمة، يطلب البنك من الزبون (صاحب القرض) تحضير ملف القرض الذي يضم وثائق و معلومات تخص الزبون بغية دراستها وتقيمها وهذا من اجل التوصل إلى قرار النهائي و يحتوي هذا الملف المقدم من العمل على ما يلي:

- طلب خطي (يحمل المبلغ بالتحديد).
- السن بين 35 و 55 سنة (لأنه تابع لصندوق تامين على البطالة CNAC).
- بطاقة شخصية للحالة المدنية.
- فاتورة الشكلية للمعدات.
- قرار تنازل عن سفينة لصالح البنك.
- وعد بالرهن لسفينة و العتاد.
- المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).
- شهادة عدم المديونية.

– تسجيل تامين الأخطار لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية مع تجديده كل سنة

❖ **توزيع تكلفة المشروع:**

الجدول رقم (02): توزيع تكلفة المشروع.

البيان	المبلغ (دج)
التكاليف الأولية	119446
المعدات و أدوات و العتاد	9517880
التامين	113402
المجموع	9750728

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على فواتير الشكلية المقدمة من البنك.

❖ **عملية إصدار الشيكات:**

يقوم البنك بتحرير شيك أول الذي يمثل 10% من قيمة المشروع و ذلك تبعا للاتفاقية مسطرة بين الزبون و ورشة بناء السفينة حيث يعتبر الشيك الأول كطلبيه لاقتناء سفينة، حيث يتم إلزام المستثمر بالتوقيع على طلب إصدار شيك بنكي لفائدة ورشة بناء، حيث هذا الشيك البنكي لا يمكن تداوله أو تحصيله من طرف جهة أخرى حيث يكون محررا و قابلا للتحصيل من طرف ورشة بناء مذكور اسمه فقط.

يتم إصدار شيكات أخرى بنفس طريقة باحترام الاتفاقية المبرمة بين المستثمر و ورشة البناء ويكون ذلك أثناء مختلف مراحل بناء سفينة، بعد استلام الفعلي للسفينة في الميناء يقوم البنك بزيارة ميدانية لمعاينة السفينة قبل إصدار أخر شيك، و تتم هذه المعاينة من طرف ممثلي البنك مصحوبين بمحضر قضائي، وهذا بهدف فحص كل من المعدات الموضحة في الفاتورة شكلية مقدمة عند بداية المشروع و التي تم دفع مستحقاتها من طرف البنك و تأكد من حالة السفينة سواء كانت جديدة أو مستعملة وإنها خالية من جميع العيوب، بعد انتهاء من معاينة يمكن للبنك تحرير الشيك الأخير لصالح ورشة البناء لدفع أخر أقساطه.

بعد الانتهاء من دفع أقساط السفينة يقوم البنك بتحرير شيك تامين لفائدة مؤسسة التامين الذي تم تامين السفينة لديه.

* وجدول الموالي يوضح عملية إصدار الشيكات خاصة بالسفينة:

الجدول رقم (03): عملية إصدار الشيكات الخاصة بالسفينة.

النسبة (%)	الأقساط
% 10	قسط الاول: عند الطلب.
% 30	قسط الثاني: عند استلام الهيكل.
% 30	قسط الثالث: عند تجهيز الهيكل بمعدات و المحرك.
% 30	قسط الرابع : عند الاستلام النهائي و وضعه على الماء و تجربته في الميناء.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من البنك.

المطلب الثاني: اثر المشروع على التنمية المحلية.

تحتل المشاريع دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و المحلية لدول، و هذا نظرا لما تقدمه هده المشاريع من تطورات، حيث تساعد في زيادة الإنتاجية الوطنية و خلق مناصب شغل، من خلال المشروع الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- توظيف 5 أشخاص من الرجال و النساء.
- كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسسة من تسديد القرض و كامل المستحقات.
- نلاحظ انه مع الزيادة في منح القروض تصاحبها زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من استراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا.
- نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – يوفر متوجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث يوفر قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.

- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – بدور ايجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي الى تنمية المحلية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمر عام بعد عام في المبالغ الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منه توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله و زيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية المحلية و الاقتصادية.

الإجابة على الإشكالية المطروحة: إن دور الذي لعبه بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) في تمويل التنمية المحلية هو دور مهم جدا حيث انه يساهم في زيادة الإنتاجية المحلية و خلق مناصب شغل جديدة ، و ذلك عن طريق الاعتماد على القروض بكل أنواعها خاصة قروض الاستثمار و الاستغلال، بالإضافة إلى الادخار أشخاص الذي يحوله ودائع و يستعمله في منح الائتمان المصرفي.

تقديم اقتراحات: فيما يخص القروض التي قام بتقديمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) فهي ناجحة إلى ابعد الحدود في زيادة ربح البنك، لكن أثره على التنمية المحلية لم يكن كافيا حيث لم تساهم هذه قروض في تحقيق غايتها التنموية المطلوبة إلا في بعض المجالات كالفلاحة و الصيد البحري ... الخ.

التقييم الشخصي:

من فوائد القيام بدراسة ميدانية هو التعرف على طبيعة سوق العمل و احتياجاته و توفر مهارة المقابلة، و كيفية سير العمل في المؤسسات و طبيعة الأشخاص الذين سوف نتعامل معهم بعد التخرج، مما يزيد من القدرة على النجاح في العمل مستقبلا.

فخلال فترة التربص التي قضيتها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) في مصلحة القروض تعلمت طريقة العمل داخل المؤسسة و كيف يكون توزيع المسؤوليات و المهام لكل منصب مع وضع مخطط العمل و الميزانية المتبعة إلى استلام الفواتير.

رغم أن الدراسة الميدانية كانت جيدة إلى ابعد الحدود إلا انه صادفت بعض الصعوبات المتمثلة في إجراءات الوقائية ضد فيروس كورونا وهذا لمدة زمنية معتبرة بالإضافة إلى كون المؤطر الذي أقوم بتربص معه يكون مشغولا في معظم الأحيان بسبب خرجاته الميدانية، فقد كان التربص في أيام معينة فقط، لكنه مع ذلك كان تربص جيدا و استفدت منه الكثير و اشكر البنك بصفة عامة و المؤطر بصفة خاصة على ذلك.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك اكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها و التي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطرة لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية المحلية و يرجع هذا للحجم و نوعية المشاريع التي يقوم بتمويتها و التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج و الاستهلاك و الشغل، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

الخاتمة

الخاتمة:

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية و دورها في تمويل التنمية المحلية وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد و استخدامات البنوك التجارية و ابرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الدولي و الوطني على حد السواء، كما قمنا بتقديم التنمية المحلية من حيث المفهوم و الأهداف و الاستراتيجيات لإنجاحها، كما القينا الضوء على أهم مصادر تمويلها حيث من خلال هته المصادر استخلصنا أن البنوك التجارية هي المصدر الأهم من بين هته المصادر ولها دور أساسي في دفع عجلة التنمية المحلية.

و لقد استهدف هذا البحث أبراز دورا لبنوك التجارية و كيفية مساهمتها في تمويل التنمية المحلية، و انطلاق من دراسة و فهم الموضوع من الناحية التطبيقية يتطلب تأصيلا نظريا يزيح جوانب اللبس و الغموض فيه، قمنا في هذه الدراسة باستعراض الجانب النظري عن البنوك التجارية حيث تعرضت الدراسة لماهية و مهام و أهداف البنوك التجارية، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنمية المحلية وذلك من خلال التعرف على مفهومها و أهدافها وكذا العوامل المعيقة لها و الاستراتيجيات المتبعة لإنجاحها، وقد كان أهم ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة هو مصادر تمويل التنمية المحلية، حيث من خلال هذا العنصر نجيب عن الإشكالية البحث **ماهو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية؟** ، نظريا أما تطبيقيا و واقعيا قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية فكانت النتائج كما يلي:

- الإجابة على صحة الفرضيات:

نعم تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر تمويل التنمية المحلية نظرا لأهمية التي تحظى بها في المجال الاقتصادي، ومن خلال النشاطات التي تمارسها و الخدمات التي تقدمها.

نعم يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار و الاستثمار و التجارة الخارجية.

نعم إن المشاريع الاقتصادية التي يمولها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية المحلية خاصة تلك المشاريع التي تقوم الدولة بتغطيته.

- **النتائج:**

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.
- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى التنمية المحلية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ انه مع زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل المشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي قدرته على منح الائتمان المصرفي.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية المحلية خاصة و التنمية الاقتصادية عامتا.

الاقتراحات و أفاق البحث:

- **الاقتراحات:**

- تشجيع الأفراد على الاقتراض من اجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا.
- تشجيع الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة.
- تخفيف بعض الشروط التي تعتبر معيقة لبعض المشاريع الاقتصادية.
- الدراسة الجيدة لتنفيذ المشاريع لضمان نجاحها.

- **أفاق البحث:**

تعتبر دراسة البنوك التجارية في قيامها بتمويل التنمية المحلية موضوع واسع و خصب و يعتبر حديث و مهم جدا خاصة في بلادنا بسبب ضعف الإنتاج الوطني و محاولة الدولة تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و هذا يمر أولا بتنويع المصادر المحلية، أي تحقيق تنمية المحلية، لذا نقترح هذا الموضوع الذي يمكن أن يكون محورا للبحوث المستقبلية:

– ماهو دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الجزائري.

– ماهو دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد العالمي.

المراجع

***الكتب:**

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

2- شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الخامسة، 2004-2011

3- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003/2002

4- سامرجلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن،2009

5- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن2006

6- محمد سمير احمد، الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى2009

7- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، مصر: الدار الجامعية،2001

8- محمد انس قاسم جعفر، ديمقراطية الإدارة المحلية و الاشتراكية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

9- سميرة كامل، التخطيط من اجل التنمية، مصر: المكتب الجامعي،1996

10- محمود حسين الوادي، احمد حسين سمحان،النقود و المصارف، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن- عمان،2010

11- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية،2000

الاطروحات و المذكرات:

أ/ **الأطروحات:**

1- مشقوف عفاف ، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014

2- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية،2011/2010

ب/ **المذكرات:**

1- علي بو عبد الله، وظائف الادارة المصرفية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2006/2005

2- علي بو عبد الله، وظائف الادارة المصرفية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2006/2005

3- عاشوري صورية، دور نظام التقيم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة الماجيستر في العلوم التجارية،جامعة سطيف،2011

4- بركان حجيلة، التحليل المالي في البنوك التجارية، رسالة الماجيستر في علوم التسيير،جامعة البويرة،2011/2010

5- ونية رابح اشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة،1999/1998

6- محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية،دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع،2004-2005

7- عزيز محمد الطاهر،آليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة، قسم الحقوق،2010/2009ذ

8- ريملاوي سفيان، دور المجتمع المدني في تنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، قسم السياسة و العلاقات الدولية،2010

*** المجلات:**

1- عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، أبحاث اقتصادية و إدارية،جامعة بسكرة، عدد02 ديسمبر2012

*** ملتقيات:**

الملتقيات الدولية:

1- محمد خالد المهايني، أهمية دور المصارف في عملية التنمية و الاستثمار في العالم العربي و التحديات التي تواجهها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المصرفي العربي، القاهرة

الملتقيات الوطنية:

1- رضوان بن موسى، حلقة الدراسية حول مخططات البلدية للتنمية، المدرسة الوطنية،فرع ادارة محلية،2006/2005

مراجع الانترنت:

1- www.badr-bank.dz

الملاحق:

الملحق رقم 01: الملف الفني الاقتصادي

MINISTERE DU TRAVAIL DE L'EMPLOI ET DE LA SÉCURITÉ SOCIALE

CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE CHOMAGE

DIRECTION REGIONALE DE

AGENCE DE WILAYA

Dispositif de création d'activité destiné aux chômeurs promoteurs âgés de 30 à 50 ans

DOSSIER TECHNICO-ECONOMIQUE

Plan de développement sur 5 ans

MICRO ENTREPRISE ARTISANALE DE PECHE

CITE STORA SKIKDA

21000

1 - LE PROMOTEUR

2 - LE PROJET

Activité

Forme Juridique

Régime Fiscal

Lieu d'implantation

Zone Implantation

Secteur d'activité

3 - LE MARCHE

الملحق رقم 02 : ترخيص بالمشاركة

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 50.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

ANNEXE 5 PROCEDURE DE GESTION DES CREDITS AU NIVEAU GRE

DATE 04/12/2017 PV N° 17

Organe de décision(1) : GRE DE SKIKDA 021 Date du Comité : 04/12/2017 REF AUT1 N°156/2017

Structure Emettrice(2) : Sous-direction Exploitation

Emprunteur : Activité : PECHE

N° de compte : A OUVRIR

A.L.E SKIKDA 751 GRE DE RATTACHEMENT: SKIKDA 0:

Catégorie emprunt 0 Groupe d'appartenance(3) :

Type de prêt ou de crédit	Montant(4)	Validité(5)	Date limite d'utilisation (6)	Durée d'amortissement(6)	Différé partiel (7)	Différé total (7)	Taux ou marge (7)	Taux commission d'engagement
CLT CNAC 02.18	6 825 510,09	0	12 MOIS	60 MOID	0	36 MOIS	0,00%	0,00%

Garanties bloquantes :

engagement de souscription d'une DPAMR avec procuraton de renouvellement au profit de la BADR - engagement d'hypothèque et de nantissement des équipements financés - lettre d'engagement - adhésion au FCMG,

Réserves bloquantes :

apport personnel - virement PNR CNAC-livret maritime - poste à qual -

Garanties non bloquantes :

Souscription d'une DPAMR- hypothèque de l'embarcation élargie aux équipements financés,

Réserves non bloquantes :

factures définitives - PV d'existence et de conformité des équipement financés signé conjointement par un représentant de la CNAC et celui de la BADR .

OBSERVATIONS

règlement par chéque certifié ou virement au profit du fournisseur,

Réf AUT1

(1) Indiquer l'organe ayant pris la décision.
(2) Indiquer la structure ayant émis l'autorisation.
(3) Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client,au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algerie,et indiquer auverso l'engagement du groupe
(4) Lorsque le crédit doit servir a l'importation d'equipement,le montant en dinars est donné a titre indicatif,lors de la réalisation,prendre en considération le cours du jour.
(5) A servir pour les crédits a court terme,a l'exception des crédits de campagne.
(6) A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement,la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé,
(7) A servir pour les crédits d'investissement.

Signatures habilitées
Le directeur du G.R.E
M[illegible]

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche – ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.60 / 72.72.60 / Télex : 66078
www.badr-bank.dz

الملحق رقم 03: تكلفة المشروع و تمويله

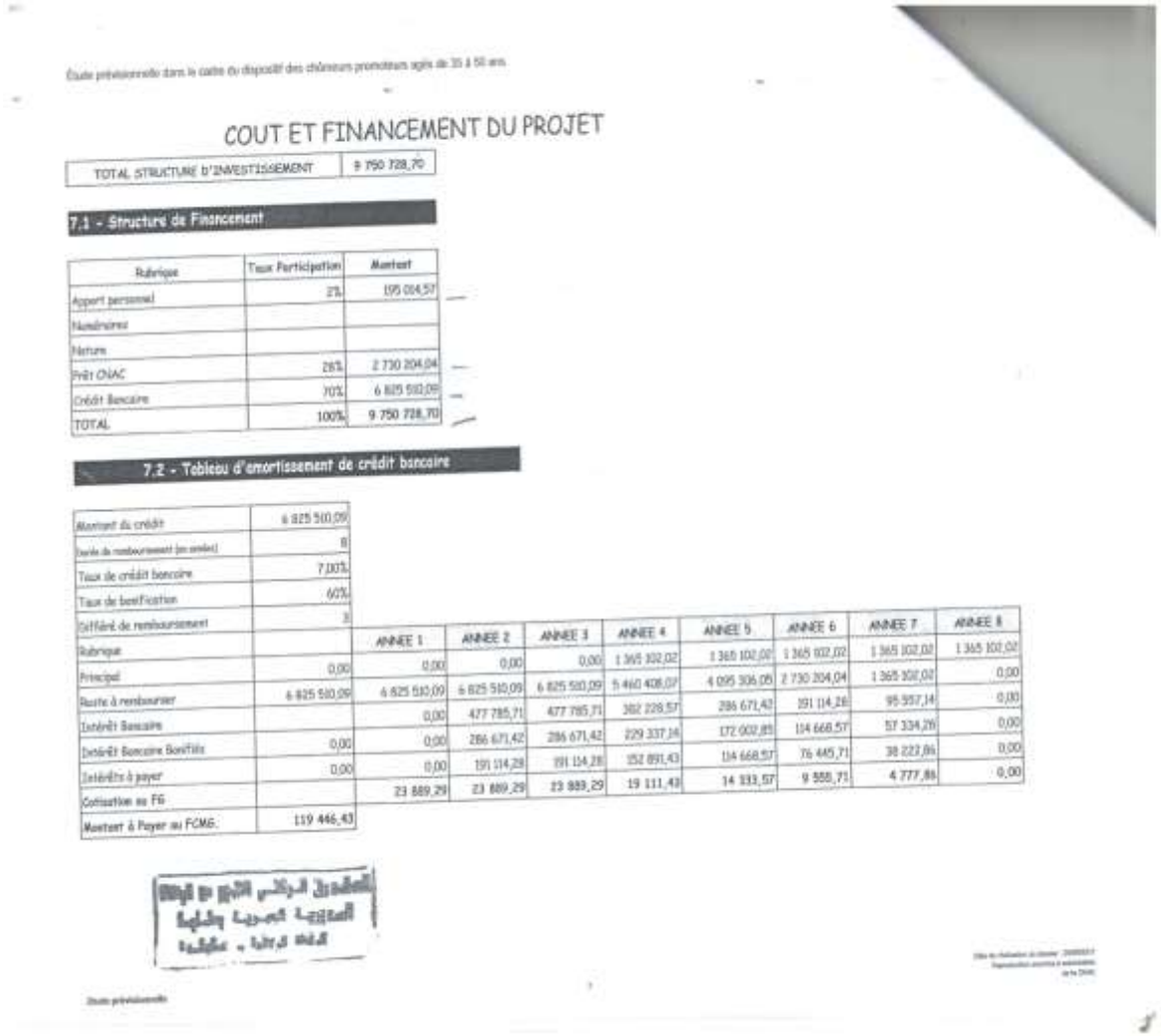

Etude prévisionnelle dans le cadre du dispositif des chômeurs promoteurs agés de 35 à 50 ans

COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

TOTAL STRUCTURE D'INVESTISSEMENT	9 750 728,70

7.1 - Structure de Financement

Rubrique	Taux Participation	Montant
Apport personnel	2%	195 014,57
Numéraires		
Nature		
Prêt CNAC	28%	2 730 204,04
Crédit Bancaire	70%	6 825 510,09
TOTAL	100%	9 750 728,70

7.2 - Tableau d'amortissement de crédit bancaire

Montant du crédit	6 825 510,09
Durée de remboursement (en années)	8
Taux de crédit bancaire	7,00%
Taux de bonification	60%
Différé de remboursement	1

Rubrique		ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Principal	0,00	0,00	0,00	0,00	1 365 102,02	1 365 102,02	1 365 102,02	1 365 102,02	1 365 102,02
Reste à rembourser	6 825 510,09	6 825 510,09	6 825 510,09	6 825 510,09	5 460 408,07	4 095 306,05	2 730 204,04	1 365 102,02	0,00
Intérêt Bancaire		0,00	477 785,71	477 785,71	382 228,57	286 671,42	191 114,28	95 557,14	0,00
Intérêt Bancaire Bonifié	0,00	0,00	286 671,42	286 671,42	229 337,14	172 002,85	114 668,57	57 334,29	0,00
Intérêts à payer	0,00	0,00	191 114,28	191 114,28	152 891,43	114 668,57	76 445,71	38 222,86	0,00
Cotisation au FG		23 889,29	23 889,29	23 889,29	19 111,43	14 333,57	9 555,71	4 777,86	0,00
Montant à Payer au FGMG:	119 446,43								

Etude prévisionnelle

الملحق رقم 04 : الميزانية الافتتاحية

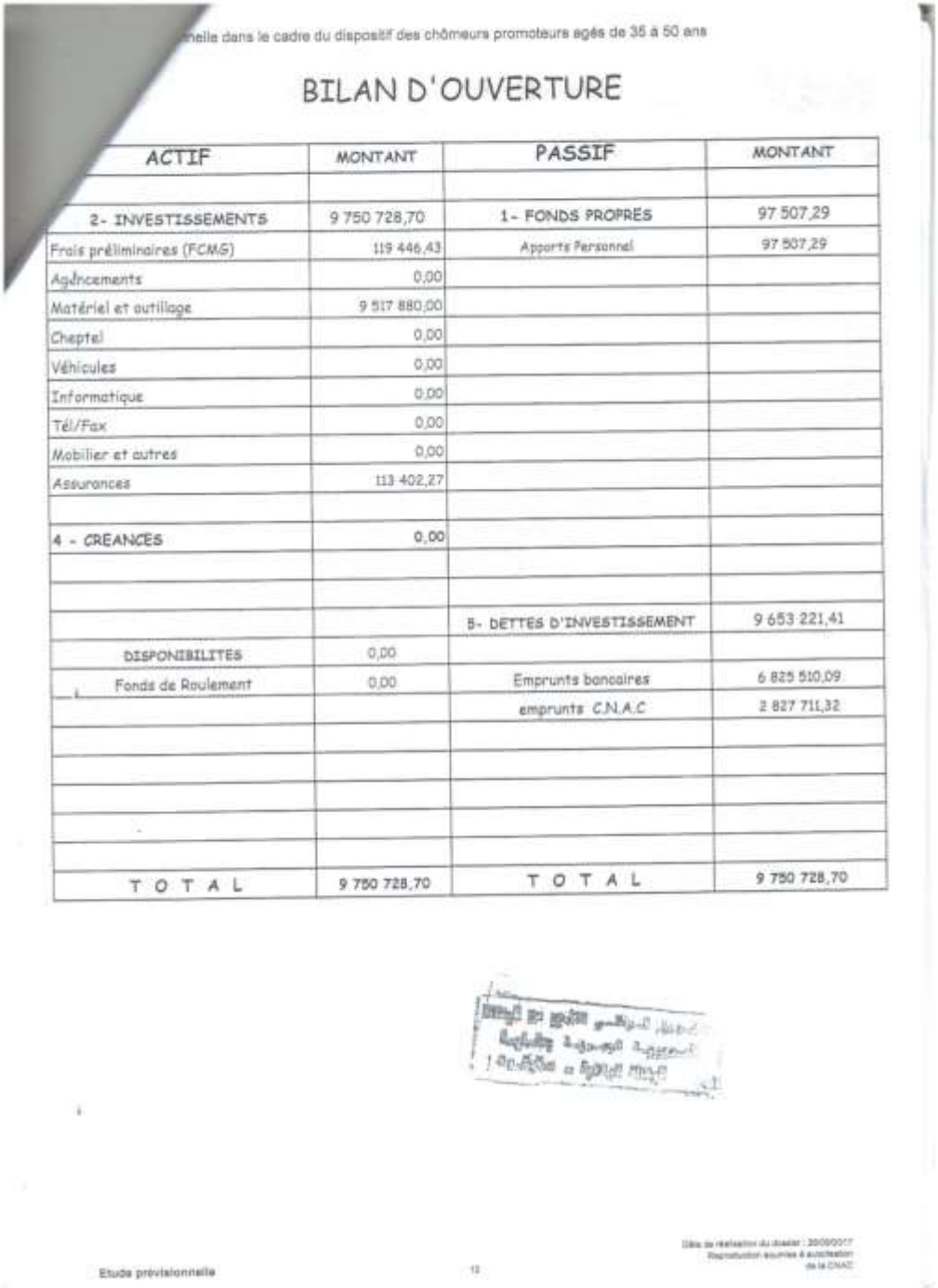

...helle dans le cadre du dispositif des chômeurs promoteurs agés de 35 à 50 ans

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENTS	9 750 728,70	1- FONDS PROPRES	97 507,29
Frais préliminaires (FCMG)	119 446,43	Apports Personnel	97 507,29
Agencements	0,00		
Matériel et outillage	9 517 880,00		
Cheptel	0,00		
Véhicules	0,00		
Informatique	0,00		
Tél/Fax	0,00		
Mobilier et autres	0,00		
Assurances	113 402,27		
4 - CREANCES	0,00		
		5- DETTES D'INVESTISSEMENT	9 653 221,41
DISPONIBILITES	0,00		
Fonds de Roulement	0,00	Emprunts bancaires	6 825 510,09
		emprunts C.N.A.C	2 827 711,32
T O T A L	9 750 728,70	T O T A L	9 750 728,70

Etude prévisionnelle

الملحق رقم 05 : التحقق من صحة الضمان

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL.
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE SKIKDA 021.

SKIKDA LE 21.05.2018.

BADR BANK
G.R.E. SKIKDA 021
Sce juridique.
N/REF/ADA/ 6963 /2018.

376/18

A.L.E SKIKDA 751
- DIRECTION-

OBJET/ VALIDATION DES GARANTIES.

REF REF.DR.N° 01/95 du 01/04/1995

- Relation
- Activité : PECHE.
- Gérant : /
- Compte N° : 751.101928.300
- Nature du crédit : CLT/CNAC de DA 6 825 510.09

Conformément à l'Aut.1 du 04.12.2017 N°156/17, établie par le GRE SKIKDA « 021 » en faveur de la relation si dessus nous validons les garanties ci-après désignées Bloquantes, dûment enregistrées sous le numéros : N°8060/18.

GARANTIES BLOQUANTES :

1) Apport personnel de DA 195 000.00 suivant extrait de compte client du 09.04.2018.
2) Virement PNR CNAC deDA 2 730 204.04 suivant extrait de compte client du09.04.2018
3) Attestation F.C.M.G N°200/2101012106595/2018/0004 du 20.02.2018.
4) Engagement d'hypotheque et de nantissement des equipements financés au profit de la BADR suivant acte du 27.12.2017 N°420/17,dressé par devant Maître SAGHIR ABDELGHANI , sis à SKIKDA.
5) Engagement de souscription d'une DPAMR avec subrogation au profit de la BADR suivant acte sus cité.
6) procuration de renouvellement de la DPAMR au profit de la BADR suivant acte sus cité.
7) Signature de la lettre d'engagement (annexe7) le 03.01.2018.
8) Livret maritime du 06.08.2003.
9) poste à quai enregistrée sous le N°117 du 17.12.2017.

Par ailleurs, nous vous demandons de veiller au recueil des garanties non bloquantes, à savoir : -DPAMR-Hypotheque de l'embarcation élargie aux équipements financés.
- Factures définitives-promesse poste a quai.
- PV d'existence et de conformité des équipements financé, signé conjointement par le représentant de la BADR et celui de la CNAC.

et, ce dans les meilleurs délais.

LE DIRECTEUR DU G.R.E.
ML.OTMANI.

P/LA CELLULE JURIDIQUE
A.A.DJABALLAH

الملحق رقم 06 : التحقق من الضمانات و الموارد غير محجوز

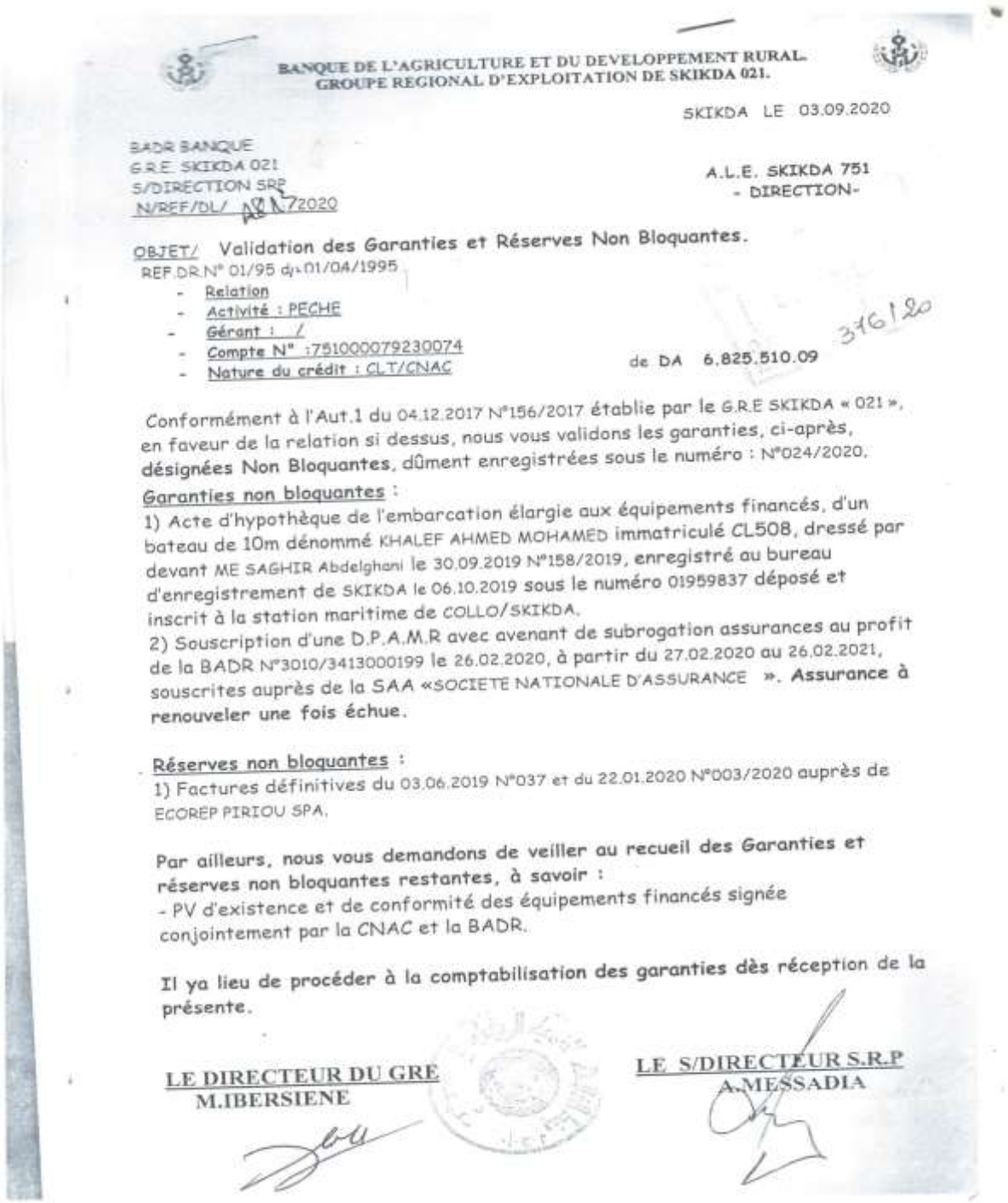

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL.
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE SKIKDA 021.

SKIKDA LE 03.09.2020

BADR BANQUE
G.R.E. SKIKDA 021
S/DIRECTION SRP
N/REF/DL/ N°[illegible]/2020

A.L.E. SKIKDA 751
- DIRECTION-

OBJET/ Validation des Garanties et Réserves Non Bloquantes.
REF.DR.N° 01/95 du 01/04/1995

- Relation
- Activité : PECHE
- Gérant : /
- Compte N° :751000079230074
- Nature du crédit : CLT/CNAC

376120

de DA 6.825.510.09

Conformément à l'Aut.1 du 04.12.2017 N°156/2017 établie par le G.R.E SKIKDA « 021 », en faveur de la relation si dessus, nous vous validons les garanties, ci-après, désignées Non Bloquantes, dûment enregistrées sous le numéro : N°024/2020.

Garanties non bloquantes :

1) Acte d'hypothèque de l'embarcation élargie aux équipements financés, d'un bateau de 10m dénommé KHALEF AHMED MOHAMED immatriculé CL508, dressé par devant ME SAGHIR Abdelghani le 30.09.2019 N°158/2019, enregistré au bureau d'enregistrement de SKIKDA le 06.10.2019 sous le numéro 01959837 déposé et inscrit à la station maritime de COLLO/SKIKDA.

2) Souscription d'une D.P.A.M.R avec avenant de subrogation assurances au profit de la BADR N°3010/3413000199 le 26.02.2020, à partir du 27.02.2020 au 26.02.2021, souscrites auprès de la SAA «SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE ». Assurance à renouveler une fois échue.

Réserves non bloquantes :

1) Factures définitives du 03.06.2019 N°037 et du 22.01.2020 N°003/2020 auprès de ECOREP PIRIOU SPA.

Par ailleurs, nous vous demandons de veiller au recueil des Garanties et réserves non bloquantes restantes, à savoir :

- PV d'existence et de conformité des équipements financés signée conjointement par la CNAC et la BADR.

Il ya lieu de procéder à la comptabilisation des garanties dès réception de la présente.

LE DIRECTEUR DU GRE
M.IBERSIENE

LE S/DIRECTEUR S.R.P
A.MESSADIA

الملحق رقم 07 : اتفاقية القرض

RTF template

08/07/2018

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

اتفاقية قرض

(ملحق رقم 11 من كتيب التسيير للقروض / أفريل 1994)

بين الممضيين اسفله: شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر الناصية (بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ب.ف.ت.ر) ، شركة بالأسهم، برأسمال قدره اربعة و خمسون مليار دينار (54.000.000.000 دج : الكائن مقرها الإجتماعي بالجزائر، رقم 17 شارع العقيد عميروش، المعنية فيما سيأتي بالبنك، ممثلا من طرف بصفته مدير وكالة من جهة AISSAOUI RACHID السيد- 751 العنوان: 88 AVENUE MED BOUGUERGOUR ALGERIE SKIKDA

و:

الإسم، اللقب أو العنوان التجاري، الطبيعة القانونية حسب الحالة إلخ.....) المعين فيما سيأتي بالمقترض: السيد: CITE STORA SKIKDA

من جهة أخرى

بحيث تم الإتفاق و تقرير ما يلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه يمنح البنك للمقترض المعين أعلاه، قرضا بالشروط الخاصة و العامة الآتي بيانها:

0,00 %	نسبة القرض	75100206181790002	رقم القرض
0,00 %	النسب القاعدية	DISPOSITIFS_AIDES	طبيعة القرض
%	النسب الثانوية	0206 - C.L.T. CNAC AGRICOLE 2	نوع القرض
5,50 %	النسب المميزة	6 825 510,09 دج	المبلغ الاجمالي
7,50 %	نسبة العقوبة	109000	مدة القرض
7,50 %	نسبة التأخير	ECH. Unique	مهلة القرض
0,00 %	الالتزام	31/01/2023	بداية تسديد فوائد الديون
0 دج	مصاريف الملف بدون رسوم	31/01/2023	بداية التسديد
0 دج	التأمين الاختياري	75100007923007 4	رقم حساب التسديد

الشروط العامة 2

المادة 1 : مبلغ القرض

يمنح البنك بواسطة هذه الاتفاقية للمقترض, قرضا المبين مبلغه في الشروط الخاصة.

المادة 2 : مبلغ القرض

طبقا لطلب التمويل المقدم من طرف المقترض, سيخصص القرض موضوع الاتفاقية الحالية لتمويل المشروع المشار اليه ضمن الشروط الخاصة, و هذا تطبيقا لهيكل التمويل المقرر باتفاق مشترك.

المادة 3 : مدة القرض

أبرم القرض لمدة و فترة التأجيل المبينة ضمن الشروط الخاصة.

إذا لم يسجل القرض, موضوع الاتفاقية الحالية, بداية استهلاك في التاريخ المحدد المشار إليه ضمن الشروط الخاصة, تعتبر الاتفاقية الحالية باطلة, إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة

تشكل نسبة الفائدة القابلة التطبيق على استعمالات القر

ض, من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا, طبقا لشروط البنك السارية بإضافة الهامش المبين في الشروط الخاصة, تخضع النسبة القاعدية المشار إليها في الشروط الخاصة أعلاه, نتيجة لذلك, إلى مراجعة دورية.

سيبلغ المقترض بكل تعديل للنسبة القاعدية, يصرح المقترض بقبول, بدون تقييد و لا تحفظ, كل تعديل

المادة 5 : الرسوم و العمولات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 65078

http://10.137.11.133:9704/xmlpserver/CREDIT/CONVENTION%20PRET%20EN%20ARABE/CON_PRET_ARA.xdo?_xpf=&_xpt=1&_xdo=%2FC...

الملحق رقم 08 : هيكل الاستثمار

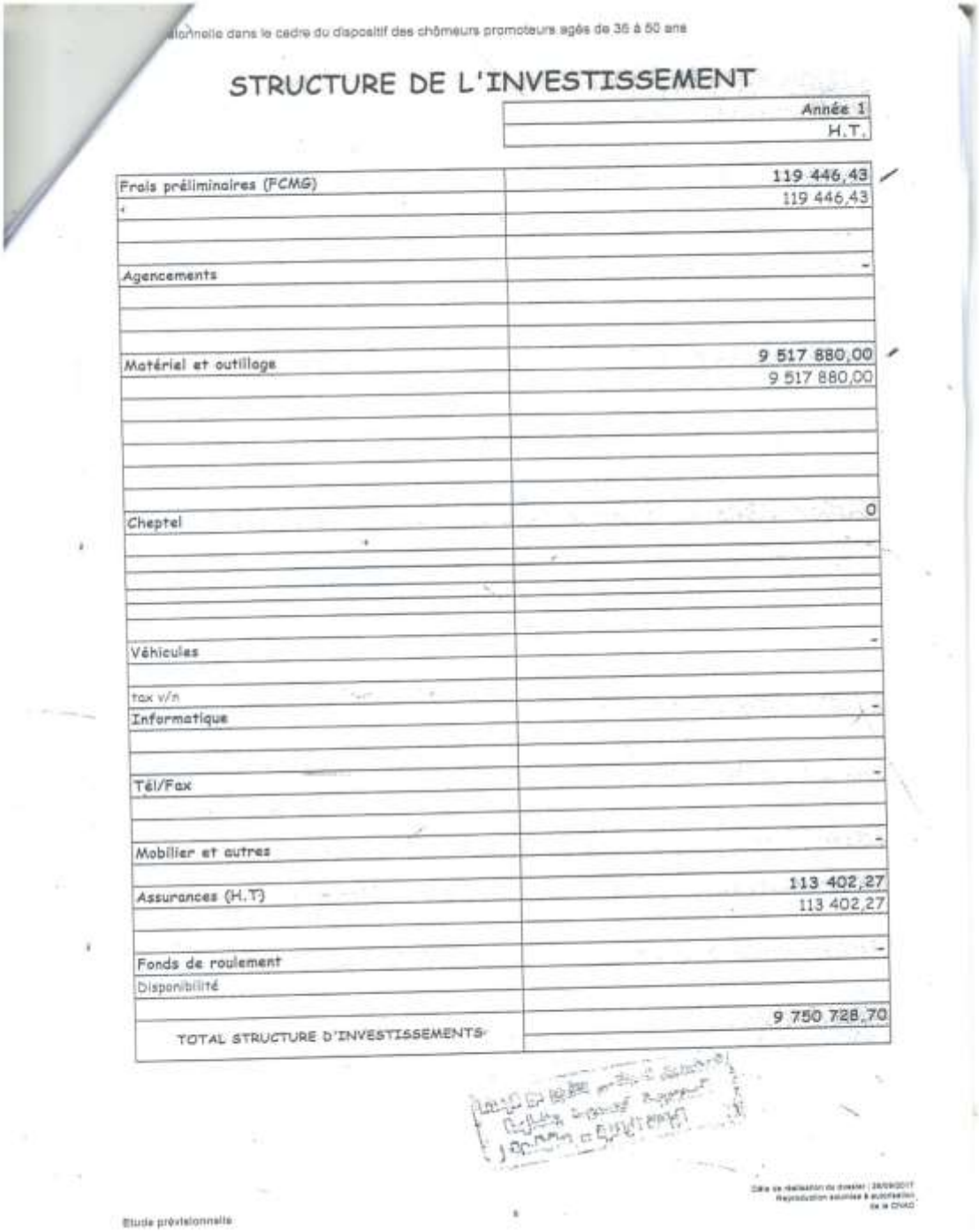

ationnelle dans le cadre du dispositif des chômeurs promoteurs agés de 35 à 50 ans

STRUCTURE DE L'INVESTISSEMENT

	Année 1 H.T.
Frais préliminaires (FCMG)	119 446,43
	119 446,43
Agencements	-
Matériel et outillage	9 517 880,00
	9 517 880,00
Cheptel	0
Véhicules	-
tax v/n	
Informatique	-
Tél/Fax	-
Mobilier et autres	-
Assurances (H.T)	113 402,27
	113 402,27
Fonds de roulement	-
Disponibilité	
TOTAL STRUCTURE D'INVESTISSEMENTS	9 750 728,70

Etude prévisionnelle

الملحق رقم 09 : وثيقة تحرير القرض

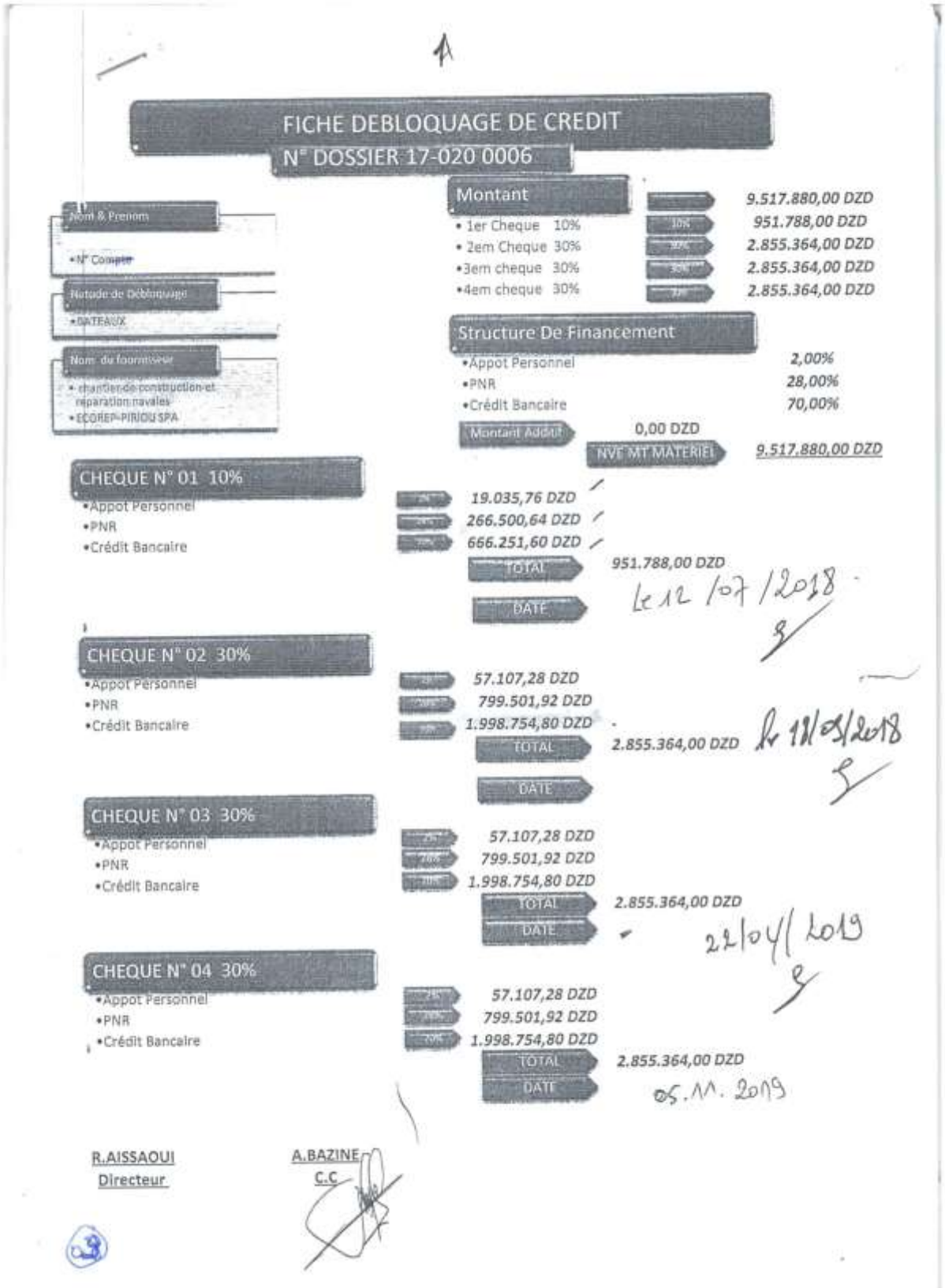

FICHE DEBLOQUAGE DE CREDIT

N° DOSSIER 17-020 0006

Nom & Prenom

•N° Compte

Nature de Déblocquage

•DATEAUX

Nom du fournisseur

• chantier de construction et réparation navales

• ECOREP-PIRIOU SPA

Montant

• 1er Cheque	10%	9.517.880,00 DZD / 951.788,00 DZD
• 2em Cheque	30%	2.855.364,00 DZD
•3em cheque	30%	2.855.364,00 DZD
•4em cheque	30%	2.855.364,00 DZD

Structure De Financement

•Appot Personnel	2,00%
•PNR	28,00%
•Crédit Bancaire	70,00%

Montant Addit 0,00 DZD

NVE MT MATERIEL 9.517.880,00 DZD

CHEQUE N° 01 10%

•Appot Personnel 19.035,76 DZD

•PNR 266.500,64 DZD

•Crédit Bancaire 666.251,60 DZD

TOTAL 951.788,00 DZD

DATE Le 12/07/2018

CHEQUE N° 02 30%

•Appot Personnel 57.107,28 DZD

•PNR 799.501,92 DZD

•Crédit Bancaire 1.998.754,80 DZD

TOTAL 2.855.364,00 DZD

DATE Le 18/05/2018

CHEQUE N° 03 30%

•Appot Personnel 57.107,28 DZD

•PNR 799.501,92 DZD

•Crédit Bancaire 1.998.754,80 DZD

TOTAL 2.855.364,00 DZD

DATE 22/04/2019

CHEQUE N° 04 30%

•Appot Personnel 57.107,28 DZD

•PNR 799.501,92 DZD

•Crédit Bancaire 1.998.754,80 DZD

TOTAL 2.855.364,00 DZD

DATE 05.11.2019

R.AISSAOUI
Directeur

A.BAZINE
C.C